التقرير الوطنى لدولة ليبيا

بيجين 2015

الفهرس

المقدمــة..... 2
الباب الأول:..... 3
تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي تمت مواجهتها منذ عام 1995..... 3
(أ) أهم الإنجازات التي حققها البلد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: 3
(ب) أهم التحديات التي واجهت ليبيا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:..... 4
(ج) النكسات في إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنيسين وتمكين المرأة:..... 4
(د) التشريعات والقوانين..... 6
(هـ) الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي..... 7
(و) التنسيق المحلي والإقليمي 8
(ز) المساواة بين الجنسين وأهداف الألفية..... 8
الباب الثاني 9
التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمةلمنهاج عمل بيجين منذ عام 2009..... 9
(أ) المرأة والفقــر 9
(ب) تعليم المرأة وتدريبها 14
(ج)المرأة والصحة..... 15
(د) العنف ضدالمرأة..... 17
(هـ) المرأة والنزاع المسلح..... 22
(و) المرأة والاقتصاد 27
(ز) المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار..... 32
(ح) الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة..... 35
(ط) حقوق الأنسان للمرأة 37
(ى) المرأة ووسائطالإعلام..... 39
(ك) المرأة والبيئة..... 40
(ل) الطفلة..... 40
الباب الثالث 42
البيانات والإحصاءات 42
(أ) المؤشرات الوطنية الأساسية:..... 42
(ب) المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية 43
(ج) المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة..... 43
(د) بيانات بشأن فئات معينة من النساء التي يعانين من البطالة:..... 44
(ه) مؤشرات بطالة الخريجات:..... 45
الباب الرابع 47
الأولويات الناشئة..... 47

(أ) الأولويات الرئيسية: 47
(ب) التوصيات: 48

المقدمــة

يسـر الحكومـة الليبيـة أن تقـدم التقريـر الـوطني بيجـين +20 الـذي يحـاول إلقـاء الضـوء علـى أهـم الإنجـازات والتحـديات فـي تطبيـق إعـلان ومنهـاج عمـل بيجـين منـذ عـام 1995م وحتـى الآن، مـن حيـث تقـديم تحليـل متكامـل وشـامل يعكـس الاتجاهـات والفـرص والتحـدّيات طويلـة الأجـل، للنهـوض بـالمرأة والفتـاة الليبيـة وتمكينهـا علـى المسـتوى الـوطني والإقليمـي والـدولي مـع تحديـد العقبـات التـي تواجـه تنفيـذ إعـلان بيجين 1995م.

ينطلـق التقريـر الـوطني مـن معطيـات الاطـار العـام لتقـارير عديـدة اتفقـت عليهـا جميـع دول العـالم وتولـت هـذه الجهـات "الإسـكوا والأمـم المتحـدة والجامعـة العربيـة" مسـؤولية الإشـراف علـى مسـاندة الـدول والحكومـات العربيـة لإعـداد تقاريرهـا بهـدف الاسترشـاد بهـا فـي إعـداد التقريـر العربـي الموحـد.وينطلـق مـن التأكيـد بأنـالمرأة شـريك حقيقـي فـي بنـاء الأوطـان وهـي ثـروة حقيقيـة اذا لـم يـتم تُـوفرالظروف أو الضـمانات والآليـات الفعالـة لتفعيـل دورهـا فـي مجتمعهـا المحلـي وكـذلك دورهـاالإقليمي والعـالمي فإنهـا لـن تتمكن من المشاركة في تحقيق تنمية مجتمعها وتقدمه ورفاهيته.

يكتـب هـذا التقريـر فـي مرحلـة انتقاليـة للمجتمـع الليبـي منـذ ثـورة 17 فبرايـر 2011م، والتـي شـاركت فيهـاالمرأة بكـل شـجاعة ومسـؤولية وطنيـة مـن خـلال المنظمـات ومؤسسـات المجتمـع المـدني، وكناخبةومنتخبـة فـي مؤسسـات الشـرعية، كمـا شـاركت فـي المظـاهرات للمطالبـة بتجسـيد حقـوق الإنسـان وبنـاء الدولـة ممـا انعكـس فـي حـراك نسـائي ملحـوظ للمـرأة الليبيـة تعكسـوعيها لـدورها وحقوقهـا فـي مجتمـع مـا بعـد ثـورة 17 فبراير 2011.

وعليـه تمـت كتابـة هـذا التقريـر بنـاء علـى مـا تـوفر مـن معلومـات وبيانـات بعـد التوقيـع علـي ميثـاق بيجـين 1995 إلـى 2013 ... مسـتنداً علـى مـا تـوفر مـن معلومـات وبيانات واردة في التقارير الوطنية والإحصاءات السكانية.

الباب الأول:
تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي تمت مواجهتها منذ عام 1995

نستعرض في هذا الباب تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي تمت مواجهتهامنذ عام 1995 ووفق ما توفر من بيانات ومعلومات التي تعكس بشكل عام ضعف الأداء المؤسسي وقصور في تطبيق السياسات التنموية التي تضمن تجسيد المساواة وتمكين الجنسين وخصوصاالمرأة من الحياة الكريمة ... وقد كان هناك تغيير ملموس في السنوات القليلة الماضية أي منذ 2011م.

أ. أهم الإنجازات التي حققها البلد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

وضعت الدولة الليبية سياستها التنموية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين جودة حياتهم والنهوض بقدراتهم.
- تنوع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بتنمية القطاعات الإنتاجية.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل تعزيزاً لأدوات العدالة الاجتماعية في مجالات العيش الكريم.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية من خلال نشر مواقعها على كامل التراب الليبي.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية وإعطاء التعليم والتدريب بجميع مستوياتها الأولوية المطلقة.
- تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

ولتحقيق ذلك فقد تم:

- في الفترة من 1970 – 2007 تخصيص ما مجموعه 99.8 مليار دينار ليبي من الخزانة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.حيث كانت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي 48.7٪عام 1985 إلى31.1٪عام 1997م ثم 31.1٪عام 2006م.
- انخفاض مستوى الأمية للسكان الليبيين ممن عمرهم 15 سنة فأكثر من 51.6٪حيث كان 32٪للذكور و 72.9٪للإناث عام 1973 لتصل إلى 31.6٪للسكان حيث كان 18.5٪للذكور و42.2٪للإناث عام 1984م،

و12٪للذكور و 24٪للإناث عام 1995 لتصل إلى 10٪للذكور و18٪للإناث في عام 2006م.

- انخفاض معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في سن الدراسة 6-24 سنة للفترة من 1995 – إلى 2006 م كان 76.7٪للذكور و 73.2٪للإناث من مجموع 73.9٪أمافي 2006 م فكان معدل الذكور 82.7٪من مجموع 81.9٪ .

وقد جاء الاطار التشريعي الخاص بالمرأة لتجسيد موقف الدولة من حق المرأة في هذه السياسات على النحو التالي:

- الدفع بالمرأة لنيل حقوقها التي سلبت منها لقرون عديدة.
- مراعاة الطبيعة والتكوين البيولوجي للمرأة.

ب. أهم التحديات التي واجهت ليبيا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- عدم وضع الاستراتيجيات والخطط التي تفي بتحقيق هذه السياسات،حيث تركت لآراء وأهواء وسلوكيات ارتجالية تنم عن عدم وجودإرادة حقيقية في الوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل وتحقيق الضمانات والظروف الثقافية والاقتصادية والبيئة الملائمة.
- عدم وجود سوق كفوء يستطيع استيعاب طفرة القوى العاملة، ويزيد من فرص العمل المتاحة أمام الأفراد القادرين والراغبين في العمل وخاصة النساء.
- عدم وجود نظام تعليمي وتدريبي ذي جودة عالية، وقادر على تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف والاتجاهات اللازمة لزيادة الإنتاجية.
- عدم وجود "نظام مالي" متطور ومؤسسات مالية قادرة علىاستثمار عائد النفط وتخصيصه بشكل أمثل نحو افضل استخداماته وأكثرهاإنتاجية.
- عدم وجود اطار مؤسسي وتشريعي يضمن وضوح الأدوار والحقوق والواجبات لكل العاملين بالنشاط الاقتصادي.

ج. النكسات في إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنيسين وتمكين المرأة:

- ضعف الحركة الاقتصادية لان معظم المشاريع التنموية كانت موجهة خارج ليبيا لأسباب سياسية.
- كان هناك التركيز على الكم في التعليم دون النوع حيث ترتب عليه بطالة حادة بين الخريجين من الإناث والذكور.
- تزايدالفاقد في التعليم خصوصاً في المرحلة الابتدائية والإعدادية: حيث يقوم الطلبة من الذكور والإناث بسحب انفسهم من المدرسة بعد التسجيل، لعدم قدرة

بعض الأسر الليبية إيفاء مطالب وتكاليف دراسة أبنائهم في المدارس، إلا انه لا يوجد بيانات ومؤشرات مفصلة لهذا الموضوع.

- هدم معظم مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعيةوالثقافية.
- انتشار البطالة بكافة أنواعها بين أفراد المجتمع بشكل حاد نتيجة لضعف أداء هذه المؤسسات والتخلي عن عدد كبير من موظفيها من النساء والرجال.
- انتشار الفقر وخاصة بين النساء، وانتشار المناطق العشوائية نتيجة لضعف الحركة الاقتصادية.
- ضعف مستوى الخدمات الصحية مما أدى إلى سفر الليبيين للعلاج في الخارج لكلا الجنسين.

وبالرغم من انه كان هناك انخفاض في معدلات النمو السكاني .... ففي عام 1995م أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان الليبيين معدلا للنمو منخفض جداً، لم يكن متوقعاً بهذا المستوى حيث انخفض معدل نمو السكان الليبيين من 4.2٪خلال (1973-م1984) إلى 3.2٪خلال الفترة (1984-1995م) ليصل في الفترة من (1995-2006م)إلى اقل من 1.8٪ .

كما يظهر تعداد السكان ان نسبة النوع في تعداد 1995-2006م كان من نصيب الذكور 50.82٪بينماالإناث 49.18٪بينما كان معدل نصيب الذكور في سنة 2006م 50.73٪وللإناث 49.27٪ .

زاد عدد السكان في سن العمل بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3.7٪خلال الفترة 1984-2006م وهو اعلى من معدل نمو مجموع السكان بمرة ونصف المرة خلال نفس الفترة. وفي هذه الفترة تميز الوضع السكاني في ليبيا بطفرة في نمو السكان في سن العمل ونتيجة لذلك ازداد عدد السكان العاملين اقتصاديا (وتطور بمعدل نمو سنوي مركب بالغ 4.1٪).

ونتيجة لما تقدم فقد ارتفع عرض العمل من المجموع الكلي للسكان الناشطين اقتصادياً 15 سنة فاكثر: من 42٪عام 1984 إلى 45.9٪عام 2006م.

يلاحظ ان هناك ارتفاع بمعدلات نمو عرض العمل من العنصر النسائي وتباطؤ معدلات نمو عرض العمل من الرجال، وبالتالي أظهرت معدلات المساهمة في النشاط مستويات متناقصة عند الرجال في حين أظهرت معدلات متنامية لدى النساء، ومن ثم ارتفعت الأهمية النسبية للعنصر النسائي في إجمالي عرض العمل من القوى العاملة الوطنية، من 12.0٪عام 1984 لتصل إلى 28.5٪عام 2006م ... ولكن هذا لم يقابله معدل نمو في الطلب على القوى العاملة في سوق العمل.

بالإضافة فقد ترتب على هذه النكسات:

- ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات اللاتي في سن الزواج وارتفاع معدلات نسبة الطلاق.
- ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول بين عامي 1995-2006 للذكور وللإناث مما يدل على ركود في وجود سكن وعمل للشباب من كلا الجنسين لبناء أسرة.

أظهرت دراسة أجريت في نهاية 2010م ان:

- أعلى نسبة بين النساء المتعلمات والعاملات، هن عازبات بنسبة (62.2٪) ومن بين الفئة العمرية (26-30) سنة.
- ضعف مساهمةالمرأة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتعدى مساهمةالمرأة من مجموع القوى العاملة الوطنية 12.9٪عام1984م،لتصل إلى 28.5٪عام 2006م، وبنسبة 11.1٪من مجموع النساء في سن العمل عام 2006م.
- كانت لجان تغيير المناهج مهتمة بالتركيز على الإنجازات السياسية والاقتصادية للنظام أكثر من تركيزها على تطور وضع ودورالمرأة وتغيير النظرة النمطية لها في المناهج الدراسية.
- ظهور حالات الفقر والتسول خصوصاً بين النساء والأطفال من الذكور والإناث: "أشار مدير الإدارة العامة للتدريب بقطاع الأمن العام 2010م ان ظاهرة الفقر والتسول، وان كانت تشهد انكماشاً بين الحين والآخر ، فأن أمكانية القضاء عليها بشكل نهائي يُعد أمرا مستحيلاً لافتاً وجود حالات فقر حقيقية داخل البلاد،إضافة إلى ما تعانيه الدولة من حالات بطالة"حيث أن الإحصائية الصادرة عن الأمن العام والتي تختص بحصر فئات المتسولين وأعدادهم، تؤكد ان أغلب القائمين بعمليات التسول هم من الأفرادالوافدين الذي يتواجدون داخل البلاد بطرق مختلفة، ولكن هناك بالفعل حالات تسول لأفراد ليبيين.

د- التشريعات والقوانين

انعكس تحقيق تطور الوضع التعليمي للمرأة إلى جانب الجهودالإقليمية والدوليةفي الدفع بقضاياالمرأة كمواطنة متساوية واكتساح التكنولوجيا ووسائل الاتصال الاجتماعي كل ذلك مما أدى إلى تغير في الوضع القانوني للمرأة عبر السنين، فقد تم إلغاء القانون 176 لسنة 1972م المتعلق بحقوق المرأة في الزواج والطلاق، وحل بدلاً منه القانون رقم 10 لسنة 1984م، وتأثر القانون بوجهات نظر الذكور الذين كانوا يعارضون أي تغير في وضع المرأة بما فيهم أصحاب اخذ القرار.ولكن

بعد ذلك،تم تعديل بعض مواد هذا القانون بصدور القانون رقم 22 لسنة 1991م. وكان الغرض من التغييرات في قانون الزواج والطلاق هو: إعطاءالمرأة وضعاً أفضل وحقوقاً أقوى داخل مؤسسة الزواج.ولم يعد مسموحاً للرجال وفقاً للمادة 23 من القانون رقم 22، أن يتزوج زوجة ثانية إلا بموافقة زوجته الأولى أو بإذن من المحكمة، لكن لم توضع التدابير والضمانات لتنفيذ شروط هذا القانون، وكذلك اكد القانون حق المرأة في إبداء رأيها في اختيار شريك حياتها وفي اللجوء إلى القضاء في حالة التعنت وكذلك اكد القانون حق المرأة في إبداء رأيها في ا ختيار شريك حياتها وفي اللجوء إلى القضاء في حالة تعنت وليها في تزويجها، أوالإذن لها بالزواج بمن تختاره زوجاً لها، وهذا القانون كان من الصعب تحقيقه دون وضع التدابير المناسبة لتحقيق ذلك مما يعني ازدياد الوعي الثقافي والقانوني للمجتمع من كلا الطرفين حيث تم إلغائه في 2012م.

منح القانون رقم 8 لسنة 1989 المرأة حق تولي مناصب القضاء، بنفس الشروط التي يخضع لها الرجال، وشملت هذه الوظائف مناصب القضاة والمدعين العامين ووكلاء النيابة، وتم تعيين عدد محدود جداً من النساء لهذه الوظائف....وتم الطعن على هذا القانون أمام الدائرة الدستورية في المحكمة العليا مما يشير إلى تدنى في حقوق النساء الليبيات بعد ثورة فبراير.

انضمام ليبيا إلى جميع المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية والإقليمية، التي تقرر المبادئ والسياسات المختلفة لمشاركةالمرأة وضمان حقوقها،كما ارتبط ذلك بالتشريعات المحلية التي تسعى إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، كالوثيقة الخاصة بتقرير حقوق المرأة الصادرة في 1997م، وكثير من القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي، التي تشترط حصول المرأة على نسبة لا تقل عن 20٪من الرخص المتعلقة بممارسةالأنشطة الاقتصادية... ولكن الواقع لم يعكس إطلاقاً أو يخالف ما جاء في هذه القوانين والتشريعات.

ومن الجدير ذكره انه منحت التشريعات للمرأة حق تولي مناصب في السياسة، إلا أن مشاركتها في السياسة والشؤون العامة كانت محدودة جداً مقارنة بدورها في الأنشطةالأخرى ومقارنة بدور الرجل في هذا المجال.

هـ- الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي

لم تكن هناك ميزانيات خاصة بالنوع الاجتماعي ولكنها كانت عامة ما عدا ما يأتي إلى ميزانية الشؤون الاجتماعية من إعانة مالية إلى الأرامل والمطلقات والمسنين والمسنات وقد تم إضافة حافظة للأسر الفقيرة.وبرنامج الأسرالمنتجة الذي كان ضعيفاً وغير فاعلاً في تلك الفترة 1995-2010م. الاانه تم تطوير هذه البرامج خصوصاً المساعدات النقدية للفقراء والأرامل والمطلقات والمسنين والمسنات منذ 2012م حيث زادت المساعدات النقدية لهذه الفئات عما كانت عليه من قبل.

لم يكن هناك تمييز على المستوى القانوني بين الرجل والمرأة ، فيما يتعلق بحق العمل والتدرج في مختلف الوظائف، أو من حيث العلاوات.(حيث ان العلاوات تعطى على أساس نوع المؤهل، أو المهنة، أو المسؤولية الأسرية والسكن إضافة إلى جهة العمل).الا انه من حيث التطبيق فان للرجل الأولوية في الوظائف والمكافآت المميزة... ولم يكن هناك تدابير وضمانات تكفل للمرأة هذه الحقوق.

وقد برزت بوضوح الفروق في قضايا الوظائف والمهام الخارجية والمشاركة في الوفود الرسمية.

(و) التنسيق المحلي والإقليمي

كان التنسيق المحلي والإقليمي، وخاصة بين المؤسسات ذات العلاقة ضعيفاً في الفترة من 1995-2010م و الآن هناك تعاون ملحوظ في التنسيق بين المؤسسات المحلية والوزارات والمجتمع المدني في موجهة التحديات لسياسات رعاية وتنمية أداءالمرأة وخدمة المجتمع، كما ان هناك تعاون ملحوظ في التنسيق مع المؤسسات الإقليمية كما تبين تقارير حقوق الإنسان والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

(ز) المساواة بين الجنسين وأهداف الألفية

لقد كانت هناك قوانين وتشريعات تتعلق بمبدأ المساواة وأهداف تنموية كما بينا آنفاً، الا انه كانت تنقصها التدابير والضمانات التي تترجمها على ارض الواقع... اما في المرحلة الانتقاليةأي منذ 2012 فان وزارة الثقافة والمجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية قاما بتنفيذ برامج تدريب وتأهيل المرأة الليبية لكي تساهم في مؤسسات صنع القرار.ومن اجل تحقيق أهداف الألفية تشارك المرأة الليبية الآن بشكل اكبر وبمعدلات أسرع، ألا ان هذه المشاركة تقف أمامها عقبات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، نتيجة للواقع الاجتماعي.بالإضافة إلى تشابك العديد من العوامل الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف التي تحكم المجتمع الليبي، هذا ما سيجعل مشاركةالمرأة في النشاط الاقتصادي محدودة، أي ان دورها الاقتصادي تمليه الحاجة أكثر من كونه تعزيزاً لدورها في الحياة الاجتماعية.

تعتمد الدولة الليبية على أكثر من "50٪ " من وجودها المؤسساتي على النساء، فعدد الموظفات بالمؤسسات الحكومية الليبية يفوق عدد الموظفين وهي "الكوادر الفعلية"... وقطاع التعليم الأساسي يعتمد كلياً على العناصر النسائية سواءبالإدارات أو بالمؤسسات التعليميةسواء الأساسي والمتوسط أو العالي... كما يعتمد قطاع الصحة على النساء في كافة مرافقه... ويلاحظ تزايد عدد إيفاد النساء للدراسة في الخارج لاستكمال دراستهم بالخارج.

الباب الثاني
التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمةلمنهاج عمل بيجين منذ عام 2009

يستعرض هذا الباب موضوعات تتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين منذ عام 2009 على النحو التالي:

(أ)المرأة والفقر

نستعرض هنا التقدم المحرز والإنجازات المتحققة والتحديات الرئيسية وعواقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على المرأة؛ من حيث السياسات والتدابير لمواجهة عواقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثار التدابير المتخذة علىالمرأة وفي مجالات محددة على النحو التالي:

- التقدم المحرز والإنجازات المتحققة:

ظاهرة الفقر وان كانت تشهد انكماشاً بين الحين والآخر في ليبيا، وان إمكانية القضاء عليها بشكل نهائي يُعد أمراً مستحيلاً، لأن هناك حالات فقر حقيقية داخل البلاد،إضافة إلى ما تعانيه الدولة من حالات بطالة.حيث ان الإحصائية الصادرة عن عدد الأفراد المتسولين الذين تم إلقاء القبض عليهم خلال العام "2010" هي 519 حالة منهم 75 متسول من جنسية ليبية، والباقي من جنسيات أخرى، أي نسبة 90٪ من المتسولين هم من أجانب وعرب وأفارقه، و64٪منهم من النساء....

عموماًالفقر هو نتيجة لعوامل كثيرة ويعزز بعضها بعضاً في كثير من الأحيان، بما في ذلك نقص الموارد الإنتاجية لتوليد الثروة المادية،وانتشار الأمية، والكوارث الطبيعية مثل كوارث الجفاف والفيضانات وتشرد الإنسان كما هو في حالة الحروب.... الا انه في الحالة الليبية لها أسباب تختلف منهاأسباب اقتصادية.بالإضافةإلى عوامل ثقافية وسياسية مما يعقد عملية تقييم مستويات الفقر والاتجاه من خلال عدم وجود معلومات ثابتة،وعدم وجود خطوط الفقر المعترف بها رسمياً في الحكومة الليبية.ونتيجة لذلك هناك عدم وجود خطوط الفقر الرسمية.

- السياسات والاستراتيجيات والخطط للقضاء على الفقر:

تحاول سياسات الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية الحد من ظهور هذه الظاهرة بين الأسرالليبية حيث تهدف إلى:

- تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحماية الفرد والأسرة والمجتمع في حالات المرض وإصابة العمل والولادة والشيخوخة والعجز عند البطالة،وفي حالات الكوارث

والطوارئ فهي سياسات شاملة تقر مبدأ نظام الضمان الاجتماعي الشامل،حيث ينقسم إلى مؤسستين:

- هيئة التضامن الاجتماعي
- وصندوق الضمان الاجتماعي

تتولى هيئة الضمان الاجتماعي وفقاً للقانون 20 لسنة 2008م، تنظيم شؤون الضمان الاجتماعي التي تشمل منافع نقدية تتمثل في: المعاش الأساسي لمحدودي الدخل، وفاقدي العائل، والإعانات والمنح، وعلاوة العائلة، ورعاية وتوجيه الأحداث، والرعاية الصحية والتعليمية والسكن ورعاية ذوي الإعاقة، والكفالة والاستضافة، والرعاية اللاحقة، وتأمين غير المواطنين المقيمين في ليبيا.

وتهدف سياسات الهيئة لصندوق الضمان الاجتماعي بصفة عامة إلى ترسيخ مبدأ الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع الذي يحتاجون المساعدة: كالأفراد الذي لا عائل لهم، والمعاقين، والعجزة والمسنين، وتربية الأحداث من الذكور والإناث، والذين ضاقت بهم سُبُل العيش، وإعانةالأسر الكبيرة، والمحتاجين، وتقديم المساعدات في حالات النكبات والطوارئ.

وتشير سياسات الضمان الاجتماعي إلى أن الأنظمة التي تنشأ على أساس مبادئ الدين الإسلامي القائمة على البر والإحسان والإخاء والتراحم تعتبر من أنظمة التضامن الاجتماعي.

أماسياسات الضمان الاجتماعي الذي هو نظام التكافل الاجتماعي يكفل جميع المواطنين خاصة:

- الأفراد الذي لا عائل لهم، والمعاقين، والعجزة والمسنين، وتربية وتوجيه الأحداث من الذكور والإناث، والذين ضاقت بهم سُبُل العيش، وإعانة الأسر الكبيرة، والمحتاجين، ورد المخاطر عن المواطنين، وتقديم الخدمات والمساعدات في حالات النكبات وأصحاب المعاشات الأساسية ومن في حكمهم والأسر الكبيرة العدد والمحتاجة لإعانتهم على تحمل الأعباء العائلية.
- الفئات المحددة في المادة 7 من قانون المعاش الأساسي والتي تنص على فئات المستحقين للمعاش الأساسي للمضمونين من الفئات الشيوخ، العجزة، الأرامل من النساء، الأيتام، من انقطعت بهم أو ضاقت عليه سبل العيش) وكذلك المعاقون والأسر الكبيرة المحتاجة، ومن لا يكفيهم معاش التقاعد، المستحقون للمنح المقطوعة، وضحايا الكوارث والنكبات الطبيعية.

←التدابير:

حاولت الحكومة الليبية منذ سنة 2011م رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق إصدار قانون دعم الأسر الكبيرة الحجم والأطفال بتقديم معونة لكل طفل، التي تصل إلى 100 دينار شهرياً.وهذ الإجراء استهدف به كل الأسر وليس الأسر الفقيرة فقط.

بالإضافة إلى برامج ونشاطات صندوق التضامن الاجتماعي ومن أهمها:

- حمايةالأفرادومن بينهمالمرأة من المخاطر الاجتماعية والمحافظة على الموارد البشرية وتحسين نوعية الحياة، وترسيخ مبدأ التماسك الاجتماعي.
- تقديم الخدمات من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة، ودور تربية وتوجيه الأحداث ودور الحماية، ودور مراكز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين من الفتيات والنساء والذكور على حد سواء.
- إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية وإعداد المقترحات الخاصة بقواعد وأنظمة التضامن الاجتماعي وتحصيل الاشتراك التضامني وتقديم المنافع الخاصة واستثمار أموال التضامن.
- القيام بالتخطيط والإشراف المباشر على مجالات الاستثمار التضامني ومشاريعه وقنواته.
- القيام بالإجراءات والترتيبات الخاصة بتنفيذ خدمات المنافع الواردة بموجب قانون التضامن الاجتماعي.
- تنفيذ ومتابعة تنفيذ القرارات والتعليمات الخاصة بتطبيق نظام التضامن الاجتماعي.
- تخفيف المخاطر الاجتماعية، وتوسيع الفرص أمام محدودي الدخل الفقراء، والمعرضين للخطر.
- تولي العلاقات والاتصالات بالمنظمات ذات العلاقة بشؤون التضامن الاجتماعي والمشاركة في إعداد الاتفاقيات الثنائية والدولية.

ويقوم صندوق الضمان الاجتماعي برعاية الفئات الاجتماعية الذين تشملهم مؤسسات الرعاية عن طريق الأخذ بالتدابير التالية:

أولاً: في مجال الرعاية الاجتماعية:

- رعاية من "لا ولي لهم" من أبناء المجتمع من الذكور والإناث.
- رعاية المسنين من الذكور والإناث.
- رعاية الأحداث من الذكور والإناث.
- تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين من الذكور والإناث.

ثانيـــا: رعايـــة أصـــحاب المعاشـــات الأساســـية، والمســـتحقين للمـــنح المقطوعـــة ورعايـــة الأسـر الكبيـرة والمحتاجـة بمـا فـي ذلـك بـرامج توزيـع الثـروة، والمسـاعدات فـي حـالات الكوارث والنكبات الطبيعية.

ثالثـــاً: تنميـــة المجتمعـــات المحليـــة وبـــرامج التوعيـــة الاجتماعيـــة والمســـاهمة فـــي عمليـــات تنظـــيم المجتمـــع عـــن طريـــق دعـــم التحـــول للإنتـــاج،وتنظيم الأســـر والـــزواج وحمايـــة الطفولة والنهوض بالمرأة.

رابعـــاً: القيـــام بالدراســـات والأبحـــاث الاجتماعيـــة عـــن الظـــواهر الاجتماعيـــة الســـلبية مـــن أجـــل تطـــوير بـــرامج التضـــامن الاجتمـــاعي، والمســـاهمة فـــي حـــل المشـــكلات التـــي تعيـــق البرامج التنموية.

← العقبات والثغرات :

- ارتفـــاع نســـبة البطالـــة بـــين مختلـــف الفئـــات الاجتماعيـــة وخاصـــة بـــين الشـــباب مـــن كـــلا الجنســـين الـــذين هـــم فـــوق ســـن 18، ويظهـــر انهـــم فـــي حاجـــة ماســـة لرعايـــة ودخـــل ومســـاعدة، باعتبـــارهم مـــن أكثـــر فئـــات المجتمـــع عـــدداً.ويمكـــن مـــن خـــلال مســـاعدتهم تجنيب المجتمع الكثير من المخاطر الاجتماعيةوالاقتصادية.
- هنـــاك الأفـــراد الـــذي يعـــانون مـــن أمـــراض مستعصـــية ومزمنـــة وغيـــر قـــادرين علـــى دفـــع تكـــاليف العـــلاج، والأفـــراد الـــذي يتعرضـــون لأمـــراض وأزمـــات صـــحية ويحتـــاجون إلـــى تـــدخل عاجـــل وخاصـــة الحـــالات التـــي تحتـــاج إلـــى عمليـــات جراحيـــة وأدويـــة باهظـــة الـــثمن، وكـــذلك مســـاعدة الأســـر فـــي دفـــع فـــواتير المـــاء والكهربـــاء وتـــوفير بعـــض المســـتلزمات الضـــرورية للأطفـــال، كـــل تلـــك الخـــدمات الضـــرورية لا نجـــدها فـــي سياســـات التضـــامن الاجتمـــاعي كمـــا انـــه لا يوجـــد تـــأمين صـــحي لهـــذه الفئـــات وهـــي ضرورية والمجتمع في اشد الحاجة لهذه الخدمات.
- عواقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على المرأة:
- ظهـــرت هـــذه العواقـــب فـــي ارتفـــاع ســـعر الســـلعة حيـــث تعتمـــد ليبيـــا علـــى اســـتيراد معظـــم الســـلع الغذائيـــة والملابـــس والأدويـــة والإلكترونيـــات مثـــل الحاســـوب وغيرها،وهـــذا الارتفـــاع قابلـــه انخفـــاض فـــي قيمـــة الـــدينار الليبـــي ولـــم يقابلهـــا ارتفـــاع فـــي الـــدخول أو الأجـــور.ممـــا أدى إلـــى انخفـــاض فـــي مســـتوى معيشـــة الأســـرة والفـــرد.ذلـــك خصوصـــاً ان مســـتوى الإعالـــة فـــي المجتمـــع الليبـــي خـــلال الفتـــرة مـــن 1995 إلـــى 2010م كانـــت عاليـــة.....أي بمعـــدل 1 إلـــى 4 (1/4) وهـــذه نســـبة مرتفعـــة، وخاصـــة للنســـاء اللـــواتي يعـــولن اســـر مـــن فئـــة الأرامـــل والمطلقـــات وأصـــحاب الأســـر ذات الـــدخل المـــنخفض؛ حيث كان لها الأثر الواضح والجلي.

←**السياسات والتدابير لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية**:كانت هذه التدابير على مستوى ذاتي وليس على مستوى الدولة وهي:

- خرجت النساء وخاصة في الأسر المحدودة الدخل للعمل في أعمال عرضية وذات الدخل المنخفض الذي لا يحتاج إلى تدريب.

آثار التدابير المتخذة علىالمرأة وفي مجالات محددة:

- وقد أدت هذه التدابير إلى ترك بعض الأطفال لمدارسهم (حيث ظهرت مشكلة الفاقد في التعليم) وخاصة بين الأطفال من الإناث لعدم قدرة الأسرة على دفع مصاريف المدرسة، وكذلك احتياج الأم إلى الابنة الكبرى من أبنائها للإشراف على رعاية الأبناء الآخرين.كما اضطرت الابنة الكبرى وكذلك الابن الأكبرللعمل دون تدريب أو استعداد للعمل بأجر قليل.

← **التحديات:**

- السياسة الاقتصادية في الدولة في العقود السابقة كانت المسؤولة عن ظهور هذه الظاهرة وتطورها السلبي بين المواطنين وخاصة النساء.
- الفساد والرشوة وعدم الالتزام بالقوانين الاقتصادية عدم توافر وسائل النقل العام في البلاد هو من ضمن أسباب عدم خروج النساء للعمل وبالتالي ازدياد الفقر.
- عادة استراتيجية الحد من الفقر تركز أساساً على تحفيف حدة الفقر.
- استراتيجية الحد من الفقر ويشمل الفقر الموجهة للخارج.
- الأنشطة المتعلقة بالميزانية، ومختلف الاعتبارات المالية غير ان يكون لها تأثير هام على الحد من الفقر، الان في الحالة الليبية تختلف عما سبق ذكره، فالدولة لم تكن فقيرة.
- لم تكن هناك استراتيجيات لمواجهة حالات الفقر التي تظهر من زيادة الأسعار في المساكن ووسائل النقل سوى تقديم دعم للمواد الغذائية الأساسية لجميع المواطنين الليبيين، أي إلى ذوي الدخل المنخفض والمرتفع والمتوسط على حد سواء.
- ان كل هذه الاستراتيجيات والسياسات لم تتم متابعتها لوضع استراتيجيات الحد من الفقر بمشاركة واسعة بين الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين للنهوض بالخطط التنموية التي تعمل على نهوض البلاد والعباد.حيث كانت جهود ترشيد وإعادة ترتيب الأولويات بحيث تعكس تخفيض أعداد الفقراء.

هنـــاك مجموعـــة واســـعة مـــن مؤسســـات المجتمـــع المـــدني تحـــاول رصـــد وتخفـــيض أعـــداد الفقـــراء، وذلـــك مـــن خـــلال جميـــع البيانـــات وتجهيزهـــا لاســـتخدامها فـــي توزيـــع بعـــض المساعدات العينية في المناسبات الدينية والوطنية ولكن هذا الرصد محدود جداً.

(ب) تعليم المرأة وتدريبها

يعـد مؤشـر الحالـة التعليميـة مـن أكثـر المؤشـرات المسـتخدمة فـي قيـاس التنميـة، فـالتعليم يحقق للفرد نتائج إيجابية مثل الحصول على فرص العمل وزيادة درجة الوعي.

←إنجـــازات وتحـــديات: تُظهـــر الإحصـــاءات الخاصـــة بـــالتعليم ان الدولـــة الليبيـــة حققـــت أداءاً جيـداً فـي ميـدان التعلـيم لكـل مـن الـذكور والإنـاث.خـلال السـنوات الماضـية حـدث توســعاً كبيــراً لتعلــيم المــرأة، فقــد أبــدى غالبيــة أفــراد المجتمــع الليبــي اهتمامــاً بالغــاً بـــالتعليم لجميـــع أفـــراده ذكـــوراً وإناثـــاً منـــذ خمســـينيات القـــرن الماضـــي حتـــى وصـــلت هـــذه النسبة في مطلع الألفية الثانية إلى 50٪.

نلاحـظ مـن البيانـات الـواردة فـي "تقريـر إحصـائية السـكان 2006/2005م" أن نسـبة الإنـاث بـالتعليم العـالي كانـت (12.88٪) مـن عـدد المتعلمـات ونسـبة الـذكور كانـت فـي حـدود (10.73٪) مـن عـدد الـذكور المتعلمـين.هـذه النسـب تُبـين ان التسـرب مـن التعلـيم بـين الـذكور أعلـى مـن نسـبة التسـرب لـدى الإنـاث، وهـذا يـدل علـى إقبـال الفتـاة الليبيـة على التعليم الجامعي ورغبتهافي الوصول إلى مستويات متقدمة من التعليم.

حيـث بلغـت نسـبة الملتحقـات بالمرحلـة الجامعيـة فـي العقـد التاسـع إلـى (42٪) مـن العـدد الكلـي للملتحقـين فـي الجامعـة وقـد وصـلت فـي مطلـع الألفيـة إلـى (50٪) عـام 2013م.

كمـا نلاحـظ تطـوراً كميـاً فـي نسـبة التحـاق الإنـاث بمرحلـة التعلـيم الأساسـي وتشـكل هـذه الحلقـة الأولـى مـن حلقـات التعلـيم لمواصـلة الالتحـاق بالمسـتويين الثـاني والثالـث، ففـي عـام 1999م وصـلت إلـى (47.2٪) وخـلال العـام الدراسـي 2006م وصـلت نسـبتهإلى حـوالي (48.9٪) وهـذا يـدل علـى الإنجـاز المهـم فـي تغيـر البنيـة التعليميـة للمرأة في ليبيا.

امـا فـي مرحلـة التعلـيم فقـد كانـت نسـبة الطالبـات (46.8٪) فـي العـام الدراسـي 1986-1985 لتصـل نسـبة الطالبـات خـلال العـام الدراسـي 2007-2006م إلـى (48.8٪).

أشـارت الإحصـائيات 2003-2002م وإحصـائيات 2007-2006م إلـى ان نسـبة تطـور التحـاق الفتيـات بمرحلـة التعلـيم المتوسـط خـلال الفتـرتين السـابقتين هـي نسـبة 58٪و 57.5٪علـى التـوالي.حيـث أن نسـبة الإنـاث فـي مجمـوع الالتحـاق بمرحلـة

التعليم المتوسط، بدأت تتفوق على نسبة الذكور منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماض،وعليه فإن المرأة نالت حظاً أوفر من الرجل بالفرص التعليمية بهذه المرحلة منذ أكثر من عقد ونصف العقد.

ومن خلال الإحصائيات نجد ارتفاع نسبة تعليم المرأة من العدد الكلي للمتعلمين بالتعليم في جميع مستوياته ففي عام 1995م كانت النسبة (48.2٪) وقد وصلت في العام 2006م إلى نسبة 50٪.

ومن الملاحظ تردي مستوى التعليم الذي أصبح كم وليس كيف ولم يحقق التأثير المطلوب على التنمية البشرية نتيجة عدم مواكبة سوق العمل لمخرجات العملية التعليمية.

المرأة والتدريب:

هناك برامج التنمية الريفية التي تُعنى بتدريب المرأة على الاقتصاد المنزلي، أي الحياكة والطهي إضافة إلى استخدام الحاسوب وأعمال الإدارة والسكرتارية والإنترنت وتعليم اللغات، ومن الملاحظ ان هذه المراكز لم تشمل برامج تدريب متنوعة مثل الصناعة والتجارة وغيرها، وكما انها لم تركز على التدريب أو التعليم المستمر للنساء اللواتي يعملن في القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلقة، إلا في حالات نادرة مثل مهنة التمريض والتدريس والإدارة.ومن الملاحظ أيضا أن إحصاءات السكان لم تُظهر نوع التدريب الذي تتلقاه المرأة، كما أنها لا تشمل إحصاءات التعليم بيانات عن التدريب التي تتعلق بالمرأة نظراً لأهميته خصوصاً ما بين عام 2013-2014م.تبنت وزارة العمل برامج تدريبية واسعة لكلا الجنسين،وان تحليل سياسات التعليم والتدريب قد نجحت في تحقيق التوازن الكمي ما بين الذكور والإناث، الأن وصلت نسبة الإناث في 2009م إلى ما يقارب 50٪.

←النكسات:

- كان هناك فاقد في التعليم في العقود الأخيرة بين الذكور والإناث في المدارس الابتدائية والإعدادية نظراً لحالة الأسرة الاقتصادية.
- ضعف التعليم المستمر وخاصة للنساء لتمكينهن من فرص العمل.
- قصور برامج تدريب أو تعليم مهني، تقني، تكنولوجي متخصص لمرحلة ما بعد الجامعة.

(ج)المرأة والصحة

← السياسات :

الرعاية الصحية والعلاج والوقاية من الأمراض في ليبيا، هي من مهام الدولة وعليه وضعت سياسات الرعاية الصحية التي تقوم أساسا على مبدأ مجانية الرعاية الصحية والعلاج وشموليتها بشرياً ومكانياً، حيث تم إصدار القانون رقم 24 لسنة 1995 الذي يتبنى الاستراتيجية العالمية: الصحة للجميع وبالجميع.

←**التدابير**: تضمنت التدابير إنشاء لجان وطنية منها:

- ⇦ اللجنة الوطنية للأمومة والطفولة والتطعيمات
- ⇦ اللجنة الوطنية للأمراض السارية والمتوطنة
- ⇦ اللجنة الوطنية لحماية البيئة والصحة المهنية
- ⇦ اللجنة الوطنية للوقاية من أمراض القلب والحمى الروماتزيمية
- ⇦ اللجنة الوطنية للوقاية من الحوادث
- ⇦ اللجنة الوطنية للأمراض المزمنة
- ⇦ اللجنة الوطنية للتوعية والتثقيف الصحي
- ⇦ اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين
- ⇦ اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الضارة
- ⇦ اللجنة الوطنية للوقاية من مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز)
- ⇦ المجلس الاستشاري للرعاية الصحية الأوليةوصحة المجتمع

← **التحديات**:
بالرغم من أنه تعتبر التشريعات الصحية إطاراً قانونياً داعماً ومساعداً ومؤكداً لتحقيق هذه السياسات، إلا انه لم تكن هناك تشريعات جديدة تعزز هذه السياسة سوى القديم منها.

←**الإنجازات**:
رصد المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل البيانات الخاصة بمؤشرات تتعلق بصحةالمرأة خلال سنة 1995م والتي نشرت في 1997م والمسح الثاني في هذا الشأن يُعرف بالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات وجمعت بياناته خلال العام 2003م بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية (199-2006-2009 وقد تم نشره عام 2011) الآتي:

- كانت توقعات عمرالمرأة عند الولادة حوالي 45 سنة خلال عقد الستينات ووصل حوالي 73.3 سنة خلال عام 2004م.
- كان هناك تغيير في مستوى الصحة الإنجابية ومعدل وفيات الأمهات، فقد انخفضت من 70 حالة وفاة لكل 100 الف حالة ولادة عام 1990م إلى 40 حالة لكل 100 الف حالة ولادة عام 1998م.

- كما تشير بيانات المسح العنقودي ان 95٪ من النساء الحوامل تلقين استشارة صحية من طبيب مختص وان 5٪ من الاستشارات كانت عن طريق ممرضات وقابلات.
- ان نسبة الأمهات اللواتي حصلن على رعايةومتابعة صحية قبل الولادة قد بلغت 80٪ عام 1998م وان نسبة اللواتي حصلن على رعايةصحية عامة كانت بواقع نسبة 92.5٪ .
- أوضح تقرير المسح العنقودي ان نسبة الولادات تحت إشراف طبي كانت 94.1٪.
- أما بالنسبة إلى متابعة الحمل مع عناصر طبية فقد بلغت نسبة 80.6٪ في الريف و87.0٪ في الحضر.

تشير المعلومات الواردة ان مصطلح الرعاية الصحية يعني التردد على الأطباء، ولا تشمل المعلومات مستوى ضمان الغذاء الصحي للأم الحامل، والرعاية الصحية للفتيات من غذاء صحي الذي ينبغي ان تصل إليهن في المدارس وفي الجامعات التي يجب ان تكون مدعومة وبها مطاعم صحية سليمة ... سواء كانت في الريف أو في الحضر.

(د) العنف ضدالمرأة

← **السياسات والتدابير** :

يناهض المجتمع الليبي العنف بكل أشكاله وأنواعه ولكن واقع الحال يقول غير ذلك، حيث هناك القوانين والتشريعات التي تعاقب القائمين بسلوك العنف، ولكن يعد العنف ضدالمرأة ظاهرة عالمية موجودة في كل المجتمعات في العالم، سواء كانت مجتمعات متقدمة أو نامية، ولكن بدرجات متفاوتة.من ممارسات لأنواع العنف من التشريد والاغتصاب والقتل والاختطاف، بالإضافة إلى العنف المنزلي وما له من مردود سلبي على الفرد والأسرة وعلى الدولة.لقد بلغت قيمة التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالعنف ضد النساء في كندا للحصول على الرعاية الطبية والعدالة الجنائية والاجتماعية فضلاً عن الخسائر في الأجور والخدمات الإنتاجية عند 4.2 مليار دولار سنوياً.والعنف ضدالمرأة ليس في ليبيا فقط بل في جميع دول العالم.إن لكل دولة لها خصوصيتها في أنواع العنف، حيث ان في ليبيا لم تكن هناك جمعيات لحقوق المرأة فاعلة تقف بجانبالمرأة المعنفة.

←**الإنجازات**:

منذ توقيع ليبيا على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قدمت ليبيا ثلاثة تقارير دورية رسمية إلى لجنة الاتفاقية،صدر التقرير الأول في فبراير 1991، والتقرير الثاني في ديسمبر 1998، والتقرير الجامع للتقريرين الثالث

والرابع في ديسمبر 2008.وفي فبراير 2009 نظرت اللجنة في تقرير ليبيا الدوري الثاني والتقريرين الدوريين الثالث والرابع، وأصدرت اللجنة تعليقات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ليبيا للاتفاقية، إلا انها أعربت في الوقت نفسه عن اسفها ان الحكومة لا تتبع مبادئها التوجيهية لإعداد التقارير الدورية أو تقديم بيانات مصنفة حسب الجنس في جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية.

كما قامت اللجنة بنشر سرد تفصيلي حول التقارير التي أرسلتها ليبيا إلى لجنة الاتفاقية، والتي جاء فيها ان ليبيا أحرزت تقدماً من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجالات الأمن والتعليم والصحة.وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بوجه خاص بموافقة الدولة الليبية في مارس 1997،على ميثاق حقوق وواجبات المرأة في المجتمع العربي الليبي.

وأبدت اللجنة سعادتها بتعديل القانون رقم 10 لسنة 1984 بتنظيم الزواج والطلاق بموجب القانون رقم 9 لعام 1993 الذي وضع القيد بضرورة الحصول على موافقة خطية من الزوجة الأولى وإذن من المحكمة بعد سماع أقوال الزوجة الأولى للسماح للزوج بالزواج بزوجة أخرى واعتبرت اللجنة ذلك خطوة موفقة نحو الإلغاء لتعدد الزوجات.

التوظيف السياسي لقضايا الاغتصاب والشرف يمثل انتقاصاً من القيمة الفعلية لمشاركة المرأة.

في الوقت ذاته نبهت اللجنة على الشكل الأكثر شيوعاً من العنف ضدالمرأة ألا وهو العنف المنزلي، على الرغم من عدم وجود تغطية إعلامية محلية حول الجرائم الأسرية، والاحتفاظ بهذه الحوادث داخل الأسرة بسبب الأعرف الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم وجودأي قوانين أخرى خارج القانون الجنائي العام يحمي الضحية أو يعاقب الجاني (الزوج، الأخ،...) كما لم يتم التعرف على مفهوم الاغتصاب الزوجي في القانون الليبي.ولم تتعرض الاتفاقية لجدل سياسي واجتماعي فيما سبق بالشكل التي باتت تشهده اليوم.

– الفترة من 2011-2013م: اخذ نشاط المجتمع المدني بعد ثورة 17 فبراير يأخذ مجاله،ولقد أثار ملحق الاتفاقية الخاص بمنع العنف ضدالمرأة جدلا في الأوساط الليبية رغم أن أغلب صور العنف التي يحظرها ملحق الاتفاقية يجرمها القانون الجنائي الليبي والدين الإسلامي الحنيف ولقد طال العنف ابتداء من منتصف 2014 شباب مجتمع مدني وإعلاميون وصحفيون وسيدات منهن الناشطة السياسية سلوى بوقعيقيص التي كانت نائب رئيس الهيئة الوطنية للحوار والسيدة فريحة البركاوي عضو المؤتمر الوطني السابق المستقيلة وشباب في عمر العشرين.

السياسات المجتمعية إزاء العنف ضد المرأة:

أخذ مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك المعنية بحقوق المرأة وحقوق الأنسان السياسات التالية:

- تطبيق نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية، بسبل منها ضمان تعيين أفراد مؤهلين ومستقلين في المؤسسات ذات العلاقة.
- توعية منظمات المجتمع المدني والنشطاء بخصوص العنف ضدالمرأة وموضوع أمن وأمان المرأة في حالات النزاعات وإرسال الرسائل المؤثرة عبر الإعلام.
- تيسير سبل الحوار وتبادل وجهات النظر بين منظمات المجتمع المدني والنشطاء في هذا المجال من جهة، وممثلين من الحكومة والمؤتمر الوطني والأحزاب من جهة أخرى وذلك بهدف تنسيق فيما بينهم وفتح قنوات التعاون فيما يخص الوضع القائم في المجتمع الليبي وكيفية العمل على القضاء على أشكال العنف ضدالمرأة الانه كان هناك تحديات كثيرة منها:

←**التحديات**:

- تمر ليبيا بفترة انتقالية صعبة، إذ تتعافى من واقع شهد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الأنسان على مدى أربعة عقود، ومن نزاع مسلح عنيف في عام 2011 أطاح بالنظام السابق، واقترن بانهيار الهياكل الأمنية وانتشار الميليشيات والكتائب الخارجة عن القانون.ولا يزال الأمن وانتشار السلاح يُشكل تحدياً رئيسياً بسبب تنامي العنف السياسي والإجرامي، وتستمر الاضطرابات في ظل الاغتيالات التي تستهدف الجيش والشرطة والنشطاء المدنيين والنساء والشباب والمسؤولين الحكوميين وانعكست كافة هذه الأوضاع على وضع المرأة الليبية، لا سيما في بنغازي، وتواصل حوادث العنف في طرابلس ومناطق أخرى من الوطن، مما يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها مجلس النواب الشرعي والحكومة المنبثقة عنه لبسط سيطرتهما وسلطتهما على ليبيابأكملها.
- التوقيع على سيداو يشترط إدماج مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة في الدساتير الوطنية وأيضا اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات لحصر كل تمييز ضد المرأة.
- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة،وكذلك تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على العادات والتقاليد القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين له الأفضلية على الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل المرأة.ولذلك ترى العديد من الدول من ضمنها ليبيا التي وقعت هذه الاتفاقية بأن يتم تنفيذ ما ورد فيها من تدابير.

- تواجه المرأة في ليبيا تحديات لضمان مشاركتها العادلة في الشأن السياسي والعام وفي عملية صياغة الدستور وتحقيق العدالة الانتقالية.

←الآليات والتدابير هي:

- خصصت للمرأة ستة مقاعد من جملة 60 مقعدافي قانون انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وذلك عن طريق الكوتا ويمكنها الترشح لبقية المقاعد بالزيادة على الكوتا ولقد تمت الانتخابات بنجاح وحققت المرأة عن مدينة بنغازي أعلى عدد أصوات وتفوقت بذلك على كل الرجال الذين ترشحوا وفازوا ورغم ذلك تم تكليف الرجل الذي تلاها في الأصوات ليكون رئيس الهيئة
- دعم قدرة المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على المساهمة في حماية حقوق المرأة محدودة.
- وقدمت شعبة حقوق الأنسان والعدالة الانتقالية سيادة القانون، بالاشتراك مع قسم تمكين المرأة التابع لبعثة (الأمم المتحدة)، المشورة إلى المؤتمر الوطني ووزارة العدل بشأن مشروع القانون آنف الذكر وبشأن سبل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في مشاريع قوانين أخرى.وأعدت الشعبة أيضاً مبادرات لإذكاء الوعي في إطار دعم الجهود الرامية إلى ضمان عدة حقوق، منها حق المرأة في الوصول إلى العدالة على قدم المساواة مع الرجل،وهي مبادرات ساهم فيها عدد من الجهات الفاعلة التابعة للمجتمع المدني وجهات أخرى معنية.

← الآليات

- حققت المرأة الليبية مكاسب كبيرة منذ انطلاق الثورةكما انهاتشارك بفاعلية في الحياة العامة،والذي يشير إلى الدور المتصاعد للدور الذي تلعبه المرأة الليبية بعد الثورة.لكن رغم ذلك، شهد هذا التطور تراجعاً من خلال بعض الأحكام منها حكم المحكمة العليا رفع القيود عن تعدد الزوجات بحجة عدم الدستورية لمخالفته الإعلان الدستوري الذي جعل الشريعة الإسلامية مصدر التشريع رغم أن التعديل كان مجرد قيد وليس منع.
- لذا فإن الظروف السياسية الخطيرة التي تمر بها ليبيا، ورغم الاستقطاب الذي سيطر على المؤتمر الوطني العام سوى انه بذلت العديد من نائبات المؤتمر الوطني وعددهن 33 بذلن جهودا للدفاع عن الحقوق والضمانات للمرأة في مسيرة بناء الدولة. ورغم كافة الجهود التي قامت بها عضوات المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وواصلتها عضوات البرلمان المنتخب ودعم واضح من القوى المدنية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني النسائية والحقوقية.الا أن النتائج دون المستوى

- وفي مايو 2013، قدم وزير العدل مشروع قانون بشأن رعاية النساء ضحايا الاغتصاب والعنف، إلى المؤتمر الوطني الليبي العام، إذ ان التشريعات الحالية لا تكفل الحماية الكافية للمرأة في هذا الصدد.وينص مشروع القانون على أشكال جبر الضرر ، ومنها تقديم التعويض والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي وتوفير المأوى.وينص أيضا على تقديم المساعدة القانونية لتمكين الضحايا من مقاضاة مرتكبي الجرائم.وسيطبق القانون أيضا على الضحايا الذكور.
- منح المرأة حق التحدث والتظاهر والاحتجاج عن أي عنف ضدها، حيث لم يسمح التحدث عن العنف ضدالمرأة قبل فبراير 2011.

وتقول إحدى الطبيبات العضو في اللجنة الوطنية لضحايا العنف، في سنة 2011:
لم نكن نستطيع ان نتحدث عن العنف أو الحقوق بالرغم من اننا كنا نراه في المستشفيات دائماً،وكانت تأتينا في المستشفيات قبل الثورة نساء معنفات ولكن لم نستطع ان نعمل شيئاً، وبعد الثورة انطلق نشاط فعال وحركة متزايدة للعمل في موضوع العنف ضد المرأة،وللأسف الشديد العنف في زيادة وليس في نقصان، رغم ان هناك مبادرات من المجتمع المدني، ورغم ان اللجنة الوطنية لضحايا العنف ... ومنذ سنة 2011 عملت سنة كاملة مع الأمم المتحدة ومع المنظمات العالمية.

- في بنغازي تم افتتاح مركز العنف ضدالمرأة من خلال تجربة مركز تنمية قدرات المرأة الليبية حيث حاول مساعدة بعض النساء المعنفات، يقدم مركز النساء الدعم النفسي والاجتماعي أيضا يقدم لهن استشارات قانونية.وقد استقبل اختصاصيو المركز إلى الآن حوالي 36 حالة خلال سنة من جميع الفئات الأغنياء والفقراء من كل الشرائح، وتوعيةالمرأة في حقوقها أهم شيء وكيفية تعامل المرأة مع زوجها ومعرفة قانون الأحوال الشخصية.وتتمنى عضوات المركز من الرجل ان يكون سنداً للمرأة مثلما تعودنا عليه في صياغة دستور يحاول ان يسن قوانين عادلة تنصف المرأة كما انصفها الدين الإسلامي.
- تطبيق نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية، بسبل متنوعة منها ضمان تعيين أفراد مؤهلين ومستقلين.
- نكسات:بالرغم من وجود مواثيق تم التوقيع عليها في النظام السابق والذي كان يدّعي انه أعطىالمرأة حقوقها كاملة ورسخ المساواة بين الجنسين،إلا ان كان عندما تتزوج المرأة الليبية من مسلم غير ليبي بموافقة الدولتين تتحول إلى اجنبيه ليس لها أي حقوق في ليبيا، وأبنائها ليس لهم الحق في الإقامة بعد ان يتجاوزوا 18 سنة،الا وفق إجراءات معاملة الأجنبي الوافد.
- تقول إحدى عضوات اللجنة الوطنية لحماية ضحايا العنف في مارس عام 2011؛ الحقيقة العنف ضدالمرأة في ليبيا موجود، وليبيا مثلها مثل دول العالم لا

يوجد فرق في أنواع العنف وفي ممارسته رغم اننا دول مسلمة ومحافظة، لكن للأسف يوجد لدينا جميع أنواع العنف ضدالمرأة (العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي والسياسي والعنف اللفظي) الذي يبدأ من إهانةالمرأة والاعتداء عليها بالشتم وبالقذف إلى الضرب، إلى العنف المنزلي وربما نحن اليوم في ليبيا يهمنا أن نتحدث عن العنف بصفة عامة.العنف ضدالمرأة والرجل والطفل والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، هناك عنف في ليبيا ظهر علينا... ربما بسبب ظروف النزاع المسلح والظروف النفسانية.

- كما ان علاقة القانون الوطني بالاتفاقية فهو أمر يحدده الدستور،ولكن على العموم، في الوضع الحالي تعتبر الاتفاقيات الدولية جزء من القانون الداخلي وتثأر حالية إشكاليةان تعارض نص قانوني داخلي مع الاتفاقية، فأيهما بالتالي له الأولوية؟؟ وهذا من المفترض أن يحدده الدستور الذي لم يرى النور بعد".
- توعيةالمرأة بكيفية منع العنف الموجه ضدها من خلال بيتها أو الشارع أو من المؤسسة التي تخدم فيها.تواجد فقرة معينة تخص هذا الموضع في الدستور تكون لها مساحة في الدستور تضمن حقها، أو إذا تعرضت للعنف تلجأ للقانون من أجل أخذ حقها، كان الغرض من الورشة أن توزع الحضور على مناطق الجنوب بالكامل وهي: مرزق، أوباري، سبها، القطرون وغيرها، كل منطقة مجموعة من الأشخاص ليستفيد وينقل هذه الورشة لمنطقته بحيث تعم الفائدة للجميع.
- ان الحل في ليبيا هو أن نشكل مؤسسات متابعة ودعم، ونختار النساء اللاتي لهن كفاءةونضعهن في أمكان صنع القرار.يجب للمرأةأن تساهم سياسياً واقتصاديا لنقوي وضع المرأة في المجتمع.

(هـ)المرأة والنزاع المسلح

لعبت المرأة الليبية دور المساند والمحفز للتغيير، حيث استطاعت المرأة الليبية الاستفادة من العلاقات المتغيرة بين الجنسين، الناجمة عن النزاع المسلح وخاصة بعد الثورة.ففي أحيان كثيرة تحصلت على أوضاع جديدة ومهارات جديدة وعلى القوة التي تنجم عن تولي مسؤوليات جديدة عند موت أو غياب رب الأسرة الذكر.كما تبوأت المرأة نشاطات كثيرة وكبيرة:مثل قيادتها للمظاهرات وإدارتها لكثير من مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.وهذه التغييرات وكما هو معروف في مثل هذه الحالات، في أدوار النساء يمكن ان تتحدى المعايير الاجتماعية القائمة.

ومن المحتمل ان تتغير أحيانا مشاركة النساء في صنع القرارات العائلية، والمجتمع المدني والاقتصاد المحلي، وملكية الأراضي أو السلع، وقد يكون ذلك لمصلحتهن، إنما ليس دائماً بالإضافة إلى اشتراك النساء الأكاديميات والحقوقيات في توعية الناس عن طريق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بوثائق حقوق الإنسان

للمجتمع الدولي، الذي بات يدرك على نحو متزايد ويستجيب لتأثير النزاعات المسلحة على النساء والفتيات.

السياسات المجتمعية في ليبيا أثناء النزاع المسلح هي:

- بروز دورالمرأةفي المشاركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من اجل نجاح الثورة.
- إبراز دور الهلال الأحمر الليبي لمشكلة معاناة النساء في الحرب.
- تكثيف المؤتمرات، والندوات، وحلقات التدريب لتوعيةالمرأة بقرار مجلس الأمن 1325.

←**التدبير :**

- إثارة مشكلة ضحايا العنف الجنسي في وسائل الإعلام المحلية والاقليمية والدولية
- إدماج النساء في البرامج الإنسانيةوالثقافية والاقتصادية من خلال منظمات المجتمع المدني.
- تكييف رسائل الاتصال مع السياق الخاص وإدراج المشاكل التي قد تواجهها النساء والأسرة الليبية.
- صدور القوانين التي انعكست سلبياً على حقوق المرأة (وخصوصاً قانون السماح بتعدد الزوجات).
- إن تقصي الحقائق الفعالة وتقنيات وضع التقارير يعزز قدرة المنظمات الحقوقية على فهم احتياجات النساء ومراقبة انتهاكات حقوقهن.ومن الضروري ضمن أمور أخرىالقيام بما يلي:
- تحديد هوية ضحايا العنف الجنسي أوالعثور على مصادر أخرى للمعلومات حول العنف الجنسي إذا تعذر ذلك.
- تحديد مكان آمن يمكن للضحايا أن يبلغوا فيه عن الانتهاكات.
- إتاحة الوقت الكافي لإجراء حوار حساس ومفيد.
- الإبقاء على سرية المناقشات من أجل حماية الضحايا وكفالة احترام حياتهم الخاصة،
- مقابلة الضحايا لمعرفة ما إذا كان وضعهم تحسن أم لا، وضمان عدم تعرضهم للانتقام.
- تعزيز فهم دور المنظمات الإنسانية داخل المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.
- تحديد السلطات القادرة على وضع حد للانتهاكات.

←**إنجازات :**

- فتح الباب أمام المنظمات الدولية والوطنية لتشخيص حالة العنف ضدالمرأة في ليبيا، لوضع آليات الوقاية والعلاج ومن بين هؤلاء بشرى الهوني التي اختيرت

من قبل منظمة الاتحاد البرلماني الدولي متعدد الأغراض كسفيرة للنوايا الحسنة لحقوق المرأة والإعلام تشخص هذه الحالة فتقول: "الانتهاكات يومية التي تتعرض لها نساء ليبيا إضافة إلى:

- تزايد عدد الفتيات غير المتزوجات بما يقارب من نصف مليون امرأة.. والمطلقات في تزايد رهيب.... والأرامل بعد حرب التحرير رقم لا يستهان به... ونساء مهجرات تلد نساء في مخيمات متناثرة وغير مناسبة لإقامة البشر....!
- نساء ليبيات نالهن الأذى أثناء حرب التحرير من قبل كتائب النظام السابق ... ونساء أخريات نالهن الأذى بعد التحرير.. وهناك أيضا تساكن مقيت مع المشاكل الاجتماعية المتزايدة التي تلحق الأذى بالمجتمع وتعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي في غياب القانون والقوى الحامية للحقوق والقضاء..!
- تحول عدد من الشباب الليبي للعمل في الجيش أو الشرطة وتخليهم عن الدراسة في حين مواصلة الفتيات للدراسة، سيحقق فوارق فكرية وثقافية مستقبلاً ستؤثر علىالمرأة وتزيد من معاناة المجتمع بأكمله.. فتجهيل الرجل مقابل تعليم المرأة أمر لا تحمد عقباه .. وخلل سندفع ثمنه آجلاً..!
- الوضع المادي للمرأة.. لا يمكن فصله عن الوضع الاقتصادي للمجتمع بأسره....وتحول الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد طفيلي مستهلك، فتح فرص عمل جيدة أمام المرأة، ولكن الأوضاع الأمنية وغياب الأمن المؤسساتي جعل رجال الأعمال يستحوذون على السوق الاقتصادي، وقلل من نسب وجود "نساء الأعمال لعدم قدرتهن على خوض التجربة في ظل الظروف السياسية والأمنية السيئة...!
- الإعلان الصريح من إدارات المستشفيات الايوائية بعدم قدرتها على ضمان سلامةالمرأة ومولودها بسبب نقص العناية الطبية، وعدم توفر الحضانات للمواليد والتدهور الأمني.
- قتل المحامية "فتحية البدري"بأطراف بنغازي .. قضية تتجاوز كونها حادثة قتل عادية، لما لها من أبعاد كثيرة تمس عمل المرأة بمجال المحاماة والقانون، وما يمكن ان يطال المرأة من تبعات عملها في مجالات القانون .. مع ان نشاط " بعض المحاميات" واهتمامهن بالشأن الليبي عبر موقع القانون الليبي خطوة جريئة نظراً للظروف الراهنة... كما ان قتل صحفية في سبها لها تبعيات على حرية الصحفيين وخاصة المرأة.
- أحداث غرغور في طرابلس وسبها وبنغازي ليست بعيدة عنالمرأة الليبية، فقد تلقت العديد من النساء الليبيات: آلام ومآسي مضاعفة بسبب هذه الأحداث.. كما تسبب في إصابة كثر من الليبيات بأمراض مزمنة ضغط الدم والسكر وحالات من الإجهاض، لما صاحب تلك الأحداث من عنف متزايد واستخدام متواصل للأعيرة النارية الكثيفة.

المرأة وجرائم النزاعات المسلحة و(المصالحة الوطنية)

ترى القيادات النسائية في المجتمع المدني ان العمل النسائي يجب ان يتعاطى مع الواقع ويرتكز على معطيات وموارد بشرية فاعلة بدل التخبط العشوائي،أو الانسياب الفج في تيارات المجتمع التي صنعها الساسة فالحاجة ملحة إلى دور مختلف عن كل ما نراه ونعيشه اليوم ... والكيان السياسي للمجتمع يحتاج إلى لمسات وإضافات نسائية المنشأ والطابع والنكهة ... لكي تستطيع المرأة المشاركة في معالجة واقع ما بعد النزاع المسلح ... لفتح طريق آمن لمستقبل زاهر...!

ارتبطت جرائم معينة في النزاعات المسلحة بالنساء وأهمها على الإطلاق جرائم الاغتصاب التي عادة ما تتخذطابعاً ممنهجاً يرتكبها العسكريون أو المدنيون وقت النزاعات المسلحة.ورغم ان هذه الأفعال الهمجية وقعت في البوسنة والهرسك وفي الكونغو ورواندا ودول أخرى، ألا ان لا أحدا كان يتخيل وقوعها في ليبيا ومن ليبيين.ألا أن هذا هو ما حدث!

انها سمة من سمات الحرب النفسية والإذلال وكسر الإرادة، وهي شوكة في خاصرة الوطن وعائق للمصالحة الوطنية من الصعب اجتيازه.ورغم ان التطرق للموضوع في حد ذاته قد لا يجد قبولاً لدى البعض، إلا أننا لن نستمع لصوت المرأة المجني عليها حتى يومنا هذا إلا فيما ندر.

الكل يعترف (من حكومة ومجتمع مدني) ان مثل هذه الجرائم التي يندى لها الجبين في حاجة إلى معالجة ذكية، يراعى فيها البعد الاجتماعي وتحرص عليه وتلتزم بصرامة بالجانب السري والحفاظ على المعلومة وعدم إفشائها والتعامل مع الأمر بحساسية ومهنية عالية.ولكن ترى النساء الحقوقيات ان السكوت عن مثل هذا الأمرأو تجاهله هو إجحاف بحق المرأة وبدل من ان تشعر بان ما وقع لها يشكل جريمة تستوجب ليس معاقبة مرتكبيها فحسب بل يستوجب معاملتها بكل احترام وتقدير بوصفها جريح حرب يجب ان تتمتع بكل المزايا المعنوية والمادية المقررة له،فإذا بها شبح لا وجود له يلاحقها العار أينما حلت.ومن المهم الاستعانة بالمرأة صاحبة التخصص والمكانة الاجتماعية حتى يوضع الأمر في مساره الصحيح.إن المرأة في هذه الأزمة قد عانت ما عاناه الرجل من اعتقال وتنكيل وتعذيب وإهانة ومذلة وإذلال، وكانت بطلة وشجاعة مثله، وبينما هو يفخر بالجروح والندوب، تطأطئ هي رأسها ولا تعلن عن جروحها ومعاناتها.

الصمت الرهيب والمخجل أمام مضاعفات الإرهاب البصري وتأثيره السلبي على نفسية أطفال ليبيا وادركهم السيئ للواقع، والتعايش المفجع لطالبات المدارس مع أكوام السلاح بالشوارع الليبية... ومصافحة أنظارهن اليومية لمشاهد عنف مباشرة... هنا تربالمرأة الليبية ان هذا بند مهم ينبغي اعتباره من قبل السلطات الليبية ومنظمات حقوق الإنسانوالأمم المتحدة.

انتشار حالات الصمم والبكم بسبب العنف والسلاح والضغوط النفسية، وحالات متزايدة من التبول اللاإرادي بأوساط الأطفال ما فوق العاشرة... وحالات نفسيه متأزمة لفتيات وزوجات تعرضن لمشاهدة مؤلمة وأوضاع قاسية.

هناك حالات اختفاء واختطاف لعدد من الفتيات الليبيات في عدة مدن ليبية، كما سجلت حالات تزايد عدد الليبيات المهاجرات المهجرات خارج ليبيا ومعاناتهن لأوضاع إنسانية سيئة وعملهن بأعمال وضيعة أو غير مناسبة لتوفير لقمة العيش.

المرأة والمصالحة الوطنية:

ان الحديث عن المصالحة الوطنية سيكون ناقصاً وغير ناجح إذا لم يفتح هذا الملف بشكل تراعى فيه التقاليد والحساسية،ويكون للمرأة المجني عليها رأي فيه، وهي صاحبة المعاناة الأزلية والتي ستنتقل حتما منها إلى الأجيال القادمة، وتظل أثار ما حدث عالقة في الذاكرة وخدشاً لا يلتئم في القلب والجسد، ما لم يعمل على توفير وسائل العلاج النفسي وإعادة التأهيل لهؤلاء الضحايا.

ترى القيادات النسائية انه بصدد فتح ملف المصالحة الوطنية،يجب أن تراعي ظروف المرأة التي وجدت نفسها دون إرادة منها محسوبة على الطرف المعتدي، سواء كان زوجها أو ابنها أو احد أفرادأسرتها ممن حمل السلاح إلى جانب الكتائب، وقاتل أو قتل في صفوفهم كرهاً، باعتباره جندي نظامي أو متطوع، هذه المرأة ليبية وأبناؤها ليبيين، لا بد من توفير السبيل لحمايتها وحماية أبنائهاوأسرتها من أي انتقام أو تشريد أو عقاب عن فعل لم ترتكبه وان يكون لها حقوق وضمانات وان يتم إبعاد شبح الفاقة والعوز عنها وقد تبين ان هؤلاء عادة ما ينتمون إلى الفئات المعوزة التي استغلها النظام الزائل.

المرأة وانتشار السلاح:

لا بد من الإشارةاولاان المقصود بانتشار السلاح مرتبط بأمرين: الأول نهاية الكفاح المسلح ضد نظام مستبد، والثاني ان السلاح لم يعد فقط بيد الثوار بل تسرب إلى أياد أخرى قد لا تكون أمينة بل قد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، والشواهد كثيرة اليوم على ذلك.والمرأةالليبية لم تستعمل السلاح وان كانت قد تعاملت معه شراءً ونقلاً، وهو اليوم أي السلاح في كل مكان ويحتكره الرجال.والأساس هو ان المرأة هي الضحية الأولى عند اختلال الوضع الأمني.فالسلاح يشجع على العنف، والعنف غالباً ما يقع على الفئات الضعيفة وأولها المرأة.إن القاعدة هي ان التناقص في الأمن يعني الانقاص من الحقوق.والخشية كل الخشية لو استمر الأمر على ما هو عليه في ليبيا، وانصب التركيز على السلاح الثقيل والمتوسط دون الخفيف،فإن الأفق قد يكون مليئا بأنواع من الجرائم لم يعهدها المجتمع الليبي وتكونالمرأة أكبر ضحايا هذا الجرائم.

(و)المرأة والاقتصاد

←السياسات :

ظهرت بعض السياسات لإقحام المرأة في العمل، منها تأنيث مرحلة التعليم الأساسي، وإضعاف الدخول وانخفاضها،حيث دفع الأسر إلى تشغيل أبنائهم من الذكور والإناث قبل سن العمل من اجل رفع المستوى المعيشي للأسرة... وخاصة في الفترة ما بين الثمانينات التسعينات إلى 2010م... ولكن في الدولة الليبية المعاصرة أي منذ 2011م اظهر المجتمع ترحيبه وتشجيعه لدخول المرأة الليبية للحياة العامة.

القوانين والقرارات واللوائح:كل القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها في الدولة الليبية ساوت بينها وبين الرجل في الأجر المتساوي للأرامل المتساوية، وفي استحقاق عائد العمل وممارسة النشاط الاقتصادي وفي حق الحصول على الفرص وحق إدارة الأعمال والممتلكات المنقولة والثابتة، وحق تولي الوظائف العامة كما الزم القانون جهات العمل والتي تعمل بها نساء، ويصل عدد النساء اللاتي لديهن أطفال في فترة رضاعة، بإنشاء حضانة في المؤسسة تتكفل بمصروفاتهاالأمهات العاملات، لكي تقوم الأم خلال الدوام الرسمي برعاية أطفالهن المتواجدين في الحضانة.

كما انه تتمتع المرأة العاملة قانوناً بالتقاعد خلال سن (60) سنة بينما الرجل سن التقاعد له هو من عمر (62) في القطاع العام (65) بالنسبة للعاملين في الشركات.كماأعطى قانون رقم (8) لسنة 1989المرأة حق تولي الوظائف القضائية حيث نص في مادته الأولى على انه يحق للمرأة تولي وظائف القضاء وإدارة القضايا بذات الشروط المقررة بالنسبة للرجل (الموسوعة القانونية للمرأة 1999).

← التحديات

- خطط تنموية تختص بتطوير العرض بسوق العمل لتمكين المرأة من العمل.
- والأخذ في الاعتبار الحقوق المنطلقة من النوع الاجتماعي.
- التفكير الذكوري في مراعاة فرص اقتصادية أمام الذكور باعتباره العائل للأسرة في الثقافة العربية.
- اما التحديات التي تواجه النهوض بالمرأة الآن أي في مرحلة بناء الدولة الليبية المعاصرة هي:بناء مؤسسات خدمية وإنتاجية تستوعب قوة العمل للذكور والنساء معاً مع الأخذ بمسألة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط والتدبير والتطبيق.

- المعوقات
- واجه المجتمع الليبي السياسات التي أخذت في الفترة السابقة بالاستغراب.
- عدم وجود فرص عمل حقيقية اقتصادية للذكور والنساء على حد سواء.
- إغلاق بعض المصانع والمؤسسات الاقتصادية مثل الأسواق العامة التي تعمل بها المرأة.
- معدل ساعات العمل التي تقوم بها المرأة:حجم أو معدل عمل المرأة العاملة أسبوعيا في ليبيا ، كما هو في كل مناطق العالم حتى وان اختلفت نسبياً من منطقة لأخرى ، يكون أطول بنحو 74.7٪مقارنة بالرجال. تعمل المرأة 48 ساعة أسبوعيا مع موقع العمل أي بمعدل 8 ساعات يومياً لمدة 6 أيام، ذلك بالإضافة إلى عمل 35 ساعة في المنزل أي بمعدل 5 ساعات يومياً لمدة 7 أيام وبشكل هذا في مجموعه 83 أسبوعيا.ذلك بمقابل 62 ساعة عمل أسبوعية للرجل على النحو التالي 48 ساعة عمل في موقع العمل و 14 ساعة عمل في المنزل أي بمعدل ساعتين يومياً لمدة 7 أيام، الان معدل ساعات العمل في موقع العمل للمرأة المتزوجة ولديها أطفال هو 7 ساعات يومياً أي بمعدل 41 ساعة أسبوعيا فقط معدفع المقابل المادي كما هو مدفوع للرجل.

المرأة العاملة في الأنشطة الاقتصادية

تظهر إحصاءات عام 2001م ان توزيع نسبة المشتغلين حسب النوع تبين ان نسب الذكور بلغت 71.2٪من المجموع، أما الإناث فقد شكلن ما نسبته 28.8٪من المجموع، وبالنسبة لليبيات فقد كانت نسبتهن 32.2٪من مجموع أفراد القوى العاملة الليبية، اما المشتغلات من غير الليبيات فقد شكلن 6.3٪من مجموع أفراد القوى العاملة غير الليبي.

وتشير إحصائية توزيع مساهمةالمرأة حسب النشاطات الاقتصادية في القطاعات الإنمائية المختلفة حيث توضح بيانات عامة 1995، تركز العمالة النسائية في القطاعات الخدمية وأهمها التعليم والصحة حيث تصل مساهمتها في تلك القطاعين إلى ما يقارب 85٪ ، في حين ان نصيب مساهمتها في قطاعات الإنتاج السلمي لا تتعدى اكثر من 2.4٪في قطاع الزراعة، و5.8٪في قطاع الصناعة التحويلية و0.8٪في قطاع الكهرباء والغاز والمياه.

وتتحدد مستويات واتجاهات تشغيل المرأة الليبية من خلال تحليل تطور مساهمةالمرأة في القوى العاملة في الفترات السابقة حيث تتركز القوى العاملة النسائية في غالبيتها العظمى داخل الجهاز الإداري والمنشآت المملوكة للمجتمع أي القطاع العام، حيث تضاعفت تلك النسبة بين عامي 11973 و1995 حيث بلغت

48٪ة97٪على التوالي من مجموع النساء العاملات، في بيجين لم يشكل اشتغال المرأة في القطاع الخاص اكثر من 43٪وفقاً لتعداد1995.

أما بالنسبة إلى تطور نسبة مستويات واتجاهات استخدام المرأة حسب الحالة العملية، فتبين الإحصاءات ان معظم النساء يعملن بمقابل ذلك في نسبة قليلة تعمل لحسابها أو لدى الأسرة.

مساهمةالمرأة العاملة في الأعمال الإدارية والمهنية والفنية تشير إحصائية السكان 2001م ان نسبة العاملات في المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين قد بلغت نسبة 71٪من مجموع العدد الكلي للنساء العاملات وتشكل ما يقارب من نسبة 51٪من مجموع قوة العمل الكلي للسكان من الذكور والإناث.

وتشير هذه الإحصاءات ان عدد الإناث يفوق عدد الذكور في تلك الفئة المهنية، حيث ان معظم النساء في هذه الفئة هن من المشتغلات في قطاعي التعليم والصحة، وكذلك من جملة المؤهلات الجامعية من النساء المشمولات بتلك الفئة المهنية، وهو بحدود 13٪و هذا يعني ان الغالبية من العمل النسائي يندرج في فئة المهن الفنية، والعاملين مع أصحاب المهن العلمية.كما تشكل نحو 50٪من مجموع العاملات في هذه الفئة هو من نصيب النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج.

وبالنسبة لمشاركةالمرأة في الوظائف الإدارية والمسؤوليات التنفيذية تدل الإحصاءات 1980-1995 ان نسبة رؤساء الأقسام الإدارية من الإناث قد ارتفعت، بالرغم من انها ما زالت تشكل 16.3٪لسنة 1995،ذلك مقابل 8.4٪لسنة 1984 ونسبة 7.9٪لسنة 1980 من المجموع الكلي في الوظائف الإداريةوالتنظيمية..... وبقيت هذه النسب على حالها نظراً لضعف الحركة الاقتصادية حتى الآن.

اما معدل مساهمةالمرأة الليبية في النشاط الاقتصادي تتأثر بشكل واضح بالاتجاه المتصاعد للالتحاق المدرسي للفتيات بمستويات التعليم الجامعي مما جعل غالبية الإناث في فئة العمر 15-24 سنة خارج قوة العمل، حيث تشكل نسبة الطالبات المتفرغات وفق إحصائية 1995م نحو 56.3٪من الإناث في تلك الفئة العمرية، كما تشير إحصائية عام 2001م ان اكثر نسبة عمر للنساء العملات هي ما بين 25-29 سنة تليها 30-35 سنة (إحصائية السكان 2001م).

أما بالنسبة للحالة التعليمية للنساء العاملات، فان النسبة الأكبر هن من فئة النساء ذو مستوى الشهادة الثانوية، شهادة المعهد المتوسط، ومن ثم فئة شهادةالجامعة والماجستير والدكتوراه على النحو التالي 48.3٪و 16.8٪و 0.16٪ .

<u>الوظائف القيادية:</u>

وتدل الإحصاءات الدولية ان النساء اللاتي يعملن كمديرات وإداريات لا تتجاوز نسبتهن عادة حدود 10٪ في أحسن حالات الدول المصنعة كاليابان وإسبانيا ولوكسمبورغ، حيث تبقى المشاركة النسائية في حدود تلك النسبة، هذا يعني ان تمكين المرأة من وظائف صنع القرار على المستوى الدولي ما زالت ضعيفة.

العمل الخاص: بالنسبة للعمل الخاص، فإن التشريعات والقوانين في ليبيا تشجع النساء كما تمنح القروض المالية للنساء الراغبات في ذلك ولكن تحت شروط مانعة ونسبة ربح عالية للمصرف، والملاحظ أن هذا لا يساعد على زيادة نسبة النساء التي تعمل لحسابها أو العمل حيث انه لا توجد مؤسسات خاصة بالنوع الاجتماعي أو النسائي، لدعم سيدات الأعمال أو ذوي العمل الخاص.

في فترة التسعينات بدأ دور القطاع الخاص الفردي في ممارسة النشاط في مجالات الخدمة والإنتاج، حيث وصلت نسبتها في 1995م إلى 4.1٪ هذا بينما انخفض بشكل ملحوظ نسبة النساء اللاتي يعملن لدى الأسرة وخاصة في مجال الزراعة حتى انخفض من نسبة 44٪ سنة 1973 (حيث كان معظم السكان مقيمين في الريف وعمل الجميع يرتكز في الزراعة)إلى 0.1٪ .

المرأة في الريف والحضر:حيث ان معظم السكان يقيمون في المناطق الحضرية أو المدن.بينما نسبة أقل يقيمون في الريف، نسبة 72٪ من النساء يُقمن في المدن وتقريباً 29٪ يُقمن في الريف،أما بالنسبة للذكور حيث أن كانت النسبة 37٪ للذين يقيمون في الريف، ونسبة 63٪ يقيمون في المدن ومعظم النساء يعملن إما كربات بيوت أو في الأعمال الحكومية الخدمية أي في قطاع التعليم والصحة والإدارة يعني إنهن يتقاضين أجور متواضعة.

أهمية دورالمرأة في مستقبل سوق العمل لليبيا جعل من المرأة عنصراً قادراً على تفهم أساليب الأنماط الإنتاجية ويكسبها المرونة على استيعاب التطورات التي يشهدها سوق العمل في عصر التكنولوجيا والتقدم العلمي كما ان هذا النوع من التدريب، أفادالمرأة من حيث دخولها إلى سوق العمل الوطني حيث ان المرأة الليبية قد التحقت في الواقع بكل فئات الاستخدام المتاحة أمامها، ولقد بينت الإحصاءات أن المرأة الليبية كانت لها الهيمنة على فئات الاستخدام مثل التدريس والتمريض والإدارة والطب، إذ ازدادت مساهمةالمرأة عن نسبة 60٪ في فئات التدريس والتمريض والطب والغزل والنسيج.أما مساهمتها فيالأنشطة الأخرى كانت متواضعة، إلا أنها في تزايد مستمر أي في المهن العلمية والتقنية، والمهن الإدارية والمكتبية والعاملات في الإنتاج، حيث ان معظم العاملات في هذه المهن يعملن في القطاع العم تحت بند "مصنف على درجة" ويعمل "بعقد"، بمعنى آخر إن معظم النساء اللاتي يعملن هن مناسبات للقطاع العام، ويعملن في النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات العامة و الخدمات الاجتماعية والصناعات التحويلية ومؤسسات

التمويل والتأمين وخدمات الأعمال.مجالات عملالمرأة الليبية وفرص العمل المتاحة في سوق العمل.

ربة البيت ومشاركتها الاقتصادية

تعتبر وظيفة ربة البيت من أكثر الوظائف انتشاراً رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي – ومجموع ساعات العمل التي تقضيها ربات البيوت في الأعمال المنزلية تتراوح ما بين 12-14 ساعة يومياً، ومجموع الساعات التي تبذلهاالمرأة في البيت تفوق ساعات العمل المبذولة في أي صناعة من الصناعات كما تدل الإحصاءات على ان حوالي 85٪ من الدخل القومي لأية دولة يمر في أيدي ربات البيوت ويصرف بمعرفتهن، هذا فضلاً عن أهميةالمرأة في أسرتها ومحيطها، وكيف يتأثر كل فرد فيها من تصرفها وحالتها الصحية والمعنوية وينعكس على عملها وإنتاجها.

لا يوجد وسائل لتتبع عمليات مشاركة ربة البيت في اقتصاد الوطني وحصرها حسب القطاعات المختلفة، فمثلاالمرأة تساهم في العديد من الصناعات التحويلية مثل صناعة الدواء والمأكل والملبس والتطريز والحياكة، كما ان تعليم المرأة حتى ولو كانت ربة بيت فقط، فإعدادها يبعث فيها عادات سليمة كالادخار وتنمية دخلها عن طريق رفع مستوى إنتاج الأسرة.

مراكز الأسرة المنتجة:

هي مراكز أنشئت من أجل تنمية دخل الأسرة واحتياجات الأفراد وتقوم هذه المراكز بتدريب الراغبين في أي مرحلة عمرية على مجموعة من الأنشطة ذات العائد المادي مثل الأشغال اليدوية:صناعة السجاد التقليدية والحياكة والتطريز والصوف والغزل وغيرها.

تقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات التدريبية تحت إشراف مدربين، كذلك تمد النساء بعد انتهاء تدريبهم بالمعدات والآلات والخدمات والقروض وتمويل كل فرد تم تدريبه، وله ان يستفيد من الخدمات بهذا المشروع كالحصول على الترويج وتسويق المنتجات عن طريق إقامة المعارض الدائمة والدورية وغير ذلك من طرق التسويق.

مشروعات تنميةالمرأة الريفية في ليبيا:

←السياسات

- رفع مستوى المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً وثقافيا.
- تزويد المرأة الريفية بالمعلومات التي تزيد من معارفها ورفع مستواها الاقتصادي.

- توعيةالمرأة الريفية ببعض الاتجاهات التي تتبناها الدولة كتنظيم الأسرة.

← **التدابير**

إنشاء مراكز تنميةالمرأة الريفية وتهدف هذه المراكز إلى رفع مستوىالمرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً وثقافيا وصحياً وذلك من خلال برامج في التفصيل والحياكة والتدبير المنزلي والإسعافات الأولية ورعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة ومحو الأمية.

← **التحديات**

عدم وجود خطط مشاريع صغيرة تعمل بها الفتاة أوالمرأة الريفية لكي يكون لديها مردود اقتصادي.

← **النكسات**

- عدم الاستمرار في تنفيذ المشروع
- قصور هذه البرامج وانتهاء فعاليتها خصوصا بعد تطبيق نظام الخصخصة وقد بدأ إغلاقها منذ سنة 2008م وإحالة العاملين فيها إلى الخدمة العامة أي يتقاضون مرتب دون أي يعملوا أو انهم لا يذهبون إلى العمل.

(ز)المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

←**السياسات :**لم تكن هناك سياسة واضحة لتولي المرأة لمراكز صنع القرار.

←**إنجازات :** من الملاحظ ان في الفترة من 1995-2010م ان هناك ندرة في مشاركةالمرأة وتقلدها للمناصب السياسية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، حتى وان تم الدفع بها لبعض المواقع فإن وجودها لا يتجاوز الشؤون الاجتماعية والتعليم والبحث العلمي.ويعكس ذلك هامشية دور المرأة.كما ان ذلك يؤكد عدم تمثيل المرأة في العديد من المجالات بما يتناسب مع النسبة التي تحتلها في عدد السكان أو مستوى التحاق المرأة بالتعليم بجميع مراحله.وما يؤكد ذلك عملياً انه منذ 1995م – 2010م تقلدت اثنتان فقط منصباً في السلطة التشريعية.

وضعالمرأة الليبية في المرحلة الانتقالية 2011 إلى2013

← **السياسات**

لم يترددالخطاب السياسي الليبي اليوم عن التأكيد على الدور الذي لعبته الفتاة و المرأة الليبية خلال ثورة 17 فبراير والإشادة به،وكان ما ذكره المستشار مصطفى عبد الجليل في خطبته الشهيرة التي ألقاها في ميدان الشهداء بطرابلس والتي أشاد

فيها بدورالمرأة الليبية وقعاً كبيراً إذ انه اعتراف بما قامت به ووعد بالمساواة والعدالة وفرص المشاركة في بناء ليبيا الجديدة.

← التحديات

لاقى هذا الموقف بعض الشكوك بعد خطابه في حفل إعلان تحرير ليبيا ببنغازي حين تطرق لقانون أحكام زواج والطلاق الليبي رقم 10 لسنة 1984 وتحديداً النص المقيد لتعدد الموجات واعتبره نصاً معطلا لمخالفته لمبادئ الشريعة الإسلامية .وأياً كانت الخلفية التي استدعت هذه الإشارة تحديدا في ذلك الخطاب والتي قد يكون لها دافع نبيل، الاانها كشفت عن ان المرأة في ليبيا قد تتعرض بعد هذه الثورة كما حدث في ثورات أو تغييرات سياسية أخرى للتهميش وإقصائها من دائرة صنع واتخاذ القرار.

قامت المرأة الليبية بدور كبير في ثورة 17 فبراير، ولكن قلقها من أن يأتي يوم ويحجم دورها ويختصر كالعادة في قالب "الأم" و"الاخت" و"الزوجة"، وفي إعداد "البزارات" لجمع المال، واستلام شهادات التقدير ومعاشات الشهداء؟؟ ويقال لها فيه سعيك مشكور ولا حاجة لنا بك وسنتخذ نيابة عنك القرارات التي هي في "مصلحتك". أو ربما سيذهب على ابعد من ذلك وكبل يديها عن المشاركة في كتابة الدستور ثم يبدأ في خوض غمار الهجوم على التشريعات التي ضمنت لها حدا ادني من الحقوق؟ هل ستتمكن من خوض الانتخابات والترشح لمواقع صنع القرار؟؟ وهل سيكون لها قول في مراقبة الانتخابات والكشف عن الفساد والمطالبة بالشفافية؟؟

التشريعات والقوانين: نستعرض هنا أول وثيقة دستورية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير وهو الإعلان الدستوري.

يحكم الإعلان الدستوري الصادر في3.8.2011 الفترة الانتقالية لحين صدور الدستور وانتخاب السلطة التشريعية.ونص الإعلان في المادة 6 على المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب الجنس أو خلافه الا انه وان كان الإعلان قد نص على هذا المبدأ الأساسي إلا ان الإشكاليات عادة ما تكون في التفاصيل التي تنظمها القوانين العادية، لذا فانه وتأسيساً على هذا المبدأ يجب ان لا تصدر أية قوانين تخالف مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز من جهة،كما وانه من اللازم ان تطبق هذه المبادئ على ارض الواقع، بحيث تنال المرأة فرصتها المتكافئة تأسيسا على المواطنة وان يكرس مبدأ المساواة وعدم التمييز عملياً دون ترد أو نقصان.

←إنجازات:

ثابرت المرأة قبل الثورة على التظاهر أسبوعياامام مبنى محكمة شمال بنغازي مطالبة بمعرفة مصير سجناء ابي سليم، وكانت الفتيل الذي اشعل هذه الثورة،كما وقفت المحاميات على سلم هذه المحكمة ترفعن اللافتات المنادية بالحرية والدستور، واعتصمن داخل مجمع المحاكم في طرابلس، وخرجت المرأة في المظاهرات في ربوع ليبيا تطالب بإسقاط النظام واعتقلت عند البوابات واستشهدت، ومارست المرأة الليبية العمل السياسي وأعمال المقاومة ونقلت الأسلحة والمعلومات وأمنت للثوار المأكل والمشرب والمال والحماية ورفعت أعلام الاستقلال على الجسور والمباني، ونقلت بصوتها للإعلام ما يجري رغم أجهزة التنصت والتضييق، وكتبت المنشورات ووزعتها وأصدرت الجرائد، وعالجت الثوار في بيتها وهرّبت الأدوية والمعدات الطبية للمستشفيات الميدانية، ووثقت للثورة واحداثها من خلال القصص والمقالات، وتغنت وهتفت وتظاهرت المرأة الليبية في الخارج اما سفارات بلادها في عواصم العالم وقامت بجهد رائدة في الاتصال بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات الإغاثة العالمية. وتولت المرأة الليبية العناية باللاجئين في المخيمات سواء في ليبيا أو تونس وجمعت الأموالوالمؤنحيث أعدت آلاف الوجبات للثوار في الجبهات ونظمت المعارض وجمعت الأمواللجرحى واعتنت بهم في المشافي في ليبيا وخارجها وما زالت.

تولتالمرأة مراكزقياديةلكثيرمنالمؤسساتالخيريةوالحقوقيةاما بالنسبة لمشاركتها في مراكز صنع القرار في المؤسسات السياسية ، فتوكد القيادات النسائية انه منذ البداية ورغم تواجدالمرأة بقوة على ارض الواقع كما بيّنا أعلاه، الاانها لم تتمتع بمبدأ تكافؤ الفرص، ففي المجلس الوطني الانتقالي امرأتان لا غير من حوالي 51 عضو بالمجلس، وفي الحكومة المؤقتة امرأة واحدة تحمل ذات الحقيبة التي اعتادتالمرأة عليهاألا وهي الشؤون الاجتماعية.وكأنالمرأة لا تصلح لتولي أي وزارات سيادية.

ان العمل السياسي المدني والديمقراطي الحر حديث العهد حيث تم استبعاد القوى السياسية القديرة من تولي المراكز السياسية كما كان العمل السياسي مرتكزاً على الولاء الكامل للنظام المنهار في ليبيا لذا، أمام الليبيون والليبيات مهام شاقة من اجل ضمان المشاركة السياسية العادلة والمتساوية في مرحة الانتقال الديمقراطي التي تشهده ليبيا ما بعد الثورة.

واليوم تستحق المرأة ان تنال حصة عددية في مقاعد البرلمان وهو أولى القواعد وات تضمن في اطار الانتخابات المقبلة عددا متساويا في الترشيح على القوائم ان كانت القوائم هي وسيلة الانتخابات .والمهم هو ان تضمن من خلال التشريعات ذات العلاقة بالانتخابات حصة معينة (نظام كوتا quota) تضمن تواجدهامستقبليا في السلطة التشريعية.وتأسيساً على مبدأي المساواةتكافؤ الفرص الذي يستلزم الرفع من مستوىالمرأة وتهيئة الظروف المناسبة لتنال فرصتها، فانه لزاما ان تضمن المرأة

في هذه الظروف وبعد ان تحملت ما تحملته وشاركت بإيجابية حداً ادنى من المشاركة السياسية التي ستمكنها من اكتساب قبول المجتمع الليبي لقدراتها وإمكانياتها في مرحلة بناء الدولة الليبية.

←نكسات

- تعرضت الفتاة الليبية في العقود السابقة إلى الفصل من الدراسة ومن العمل بسبب مواقفها أو آرائها السياسيةبل تعرضت للإيقاف والسجن، كما تعرضت لأبشع أنواع الاستغلال في عالم غاب فيه القانون وهيمن فيه الفساد، و المرأة كانت تشارك في الحراك الثقافي والقانوني الذي كان محدوداً.
- شاركتالمرأة في الحراك الاجتماعي حيث دفعتالمرأة الثمن باهظا حين تعرض شرفها للتلوث والإذلال وحين تلوع قلبها بفقد فلذات أكبادها التي أنجبت وربت وعلمت ليحترقوا بنيران من كن مؤتمنا على هذا البلد أو بقيت تتحسر لرؤيتهم بعاهات مستديمة أو صدمات نفسية مؤلمة، وهي التي فقدت الزوج والصديق والحبيب، وحملت عبء الوحدة والمسؤولية والفراق بين ليلة وضحاها.

(ح) الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

← السياسات

كانت سياسة الدولة فيما سبق هو تأطير الآليات المؤسسية بقوانين بالية، تنتهك الحق في العمل الأهلي المنظم، لذا فإنه لم يكن أماالمرأة الا العمل من خلال تجمعات نسائية محدودة لمساعدة الفقراء والمعوزين أو من خلال منتديات شبكة المعلومات الدولية والتواصل الاجتماعي والكشافة.

←إنجازات ونكسات

- أنشأت مؤسسات العمل النقابي ولكن كان هناك محدوديةدورالمرأة في العمل النقابي، وان كان وجودها في النقابات ملزما لانتسابها المهني لإحدى مؤسسات العمل، الاان حضورها لم يترجم في مراكز اتخاذ القرار.
- كما أنشأت مؤسسات المجتمع المدني، الاان كانت تبعيتها للحكومة وهذا يترجم غياب المرأة عن نشاطات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني فيما سبق ولعل جهود النساء للانخراط في المؤسسة القضائية وفي مجال النيابة كانت من اهم إنجازاتالمرأة الليبية، الا انه يمكن القول بان مساهمةالمرأة في السلطة القضائية كانت أيضا ضعيفة مقارنة بدور الرجل في هذا الجانب.
- تم حل وإلغاء الاتحاد العام للجمعيات النسائية في مختلف المناطق وذلك بحجة ان المرأة في ليبيا هي جزء شريك في معظم مؤسسات صنع القرار، ويمكن القول بأن ظاهرة عدم استقرار وإلغاء ودمج كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي

تسعى إلى تدعيم دورالمرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة ... كما أدىإلى عدم مصداقية القرارات والقوانين والتدابير التي تتعلق بهذه المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

- فبعد ان تم إلغاء الجمعيات النسائية صدر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشان تنظيم الجمعيات الأهلية ووفقاً لهذا القانون أنشأت جمعيات نسائية تتكون من النساء في فروع البلديات، والمواقع الخدمية والإنتاجية،إضافة إلى تكوين رابطة الجمعيات النسائية بالشعبية (البلديات) من إدارات الجمعيات النسائية في (فروع البلديات).وكذلك تكوين الاتحاد العام للجمعيات النسائية من إدارات وروابط الجمعيات النسائية (بالبلديات) وعلى الرغم من محاولة إدماج المرأة وإقحامها في مختلف المجالات، إلا ان المشكلة تكمن في غياب الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للمرأة اسوه بما يتمتع به الرجل، كما كان لسيطرة النساءالتابعات للدفاع عن النظام المنهار سببا لضرورة القيادات النسائية القديرة من الانضمام إلى هذه الجمعيات الصورية.
- إنشاء منظومة المؤسسات المؤدجلة والتي تهمين عليها الدولة والتي كان لها التأثير السلبي على حركةالمرأة في ليبيا خاصة منذ ثمانينات القرن الماضي حتى 2010م،حيث انعكس ذلك على البنى المختلفة التي استهدفت نشاط المرأة، لتتحول بعض تلك البنى إلى أدوات دعائية للنظام السياسي الحاكم، أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والسياسية التي تخص المرأة.
- هيمنة الفرد الواحد على النشاطات المختلفة والمتعلقة بنشاطات المرأة المختلفة والتي تأخذ طابعاً موسمياً، مما جعل الكثيرات من الناشطات في هذا المجال يفقدن الوسط الذي يعملن به -وترك المسرح السياسي والانزواء إلى العمل المهني فقط.
- وأخيرا ما تم إنجازه على مستوى التشريع فيما يتعلق بقضاياالمرأة لم يكن نتيجة التطوير الذاتي والداخلي للعلاقات الاجتماعية.عليه فكان تطبيقها امرأ شكلياً زاد ذلك في توسيع الفجوة بين الواقع وما هو معلن،مما جعل الالتزام بتلك التشريعات لا وجود له في الواقع.

<u>المرحلة الانتقالية والمرأة:</u>

جاءت التغييرات الجذرية التي أحدثتها ثورة 17 فبراير والحركات الاجتماعية والسياسية منذ بداية 2011 إلى الآن:

أولا : المؤسسة التشريعية: على رأس المؤسسات التي تأسست منذ 2011م وكانت المؤسسة التشريعية أي المجلس الانتقالي الوطني، ومن ثم المؤتمر الوطني العام 2012تلاه بعد ذلك انتخابات مجلس النواب وهيئة الدستور في 2014، وكانت مشاركةالمرأة في المجلس الانتقالي الوطني مساهمة متواضعة جداقتصرت على

اثنتين من النساء من سلك المحاماة من بين 80 عضواً، اما الثاني فقد كان مساهمةالمرأة فيه 33 امرأة من 200 عضو ، أي نسبة 16٪ ، وهي نسبة تبشر بتفعيل دورالمرأة بشكل فعال. وفي البرلمان تم انتخاب عضوة فقط وفي الهيئة التأسيسية للدستور.

ثانياً : المؤسسة التنفيذية:اما بالنسبة إلى المؤسسة التنفيذية أو رئاسة الوزراء فقد ضمت إليها اثنتان من النساء لكل من الحكومتين المتعاقبتين وقد كانت وزيرة واحدة في الحكومة الانتقالية... وقد تبوأت عدد من النساء مراكز في الوزارات وهي مواقع وكلاء لمعظم الوزارات، كما تم في 2014 تكليف ثلاثة نساء كمندوبات لليبيا في واشنطن، جنيف والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً : المجتمع المدني:أنشأت مؤسسات المجتمع المدني بإشراف وزارة الثقافة والمجتمع المدني، التي تتعلق بحقوقالمرأة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والأسرة، وإنشاء مؤسسات تثقيفيةوتدريبية تتعلق بالشأن السياسي والاقتصادي... مثل " ائتلاف 17 فبراير"، و "منبرالمرأة الليبية من أجل السلام"، وهي حركة تضم عدداً من القيادات الليبية النسائية التي تعمل مع النساء والشباب من مختلف أنحاء ليبيا، "هيئة دعم مشاركةالمرأة في صنع القرار في ليبيا" و" المنتدى الليبي للمجتمع المدني" و" الاتحاد النسائي للمرأة الليبية" و " منظمة نعم نبنيها" وغيرها من منظمات هامة أخرى.خاضتالمرأة الليبية تجربة استثنائية وغنية أثناء الثورة في إطار المجتمع المدني، وهي كانت تواقة لخوض هذه التجربة.إلا أنالمرأة الليبية ومنذ اندلاع هذه الثورة ، وكأنها وجدت ضالتها وأينعت وقامت بأعمال تقوم بها المؤسساتعادة وكانت الممول الرئيسي للجرحة والمقاتلين على الجبهات، وخلقت شبكات منظمة عملت حتى خارج الأراضي الليبية لتثبت عن جدارة قدرة فائقة في التنظيم والعمل الجدي والنتائج المبهرة.

لقد بات واضحاً ، انه كلما تنوعت مجالات وأنشطة المجتمع المدني، وكانتالمرأة من روادها كان ذلك افضل سبيل لصناعة القيادات النسائية الواعية المعول عليها في بناء ليبيا الجديدة،وخلف كتل قوية تؤثر في موازين القرار السياسي والتشريعي.

(ط) حقوق الأنسان للمرأة

←السياسات

وقعت ليبيا على جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسانوالمرأة.عليه ينبغي ان تنطلق سياستها من هذا المنطلق خاصة وان الدين الإسلامي قد كرّمالمرأة الإنسان ويعزز مساواتها في مختلف نواحي الحياة وخاصة من حيث طلب العلم والإقبال على العمل.

← التحديات

- تسعى النساء الليبيات لدعم حقوقهن ومواجهة التحديات في هذه المرحلة الانتقالية لبناء الدولة الليبية،ولقد راقبت العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الحراك السياسي الشجاع للمرأة الليبيةوأبرزته في العديد من تقاريرها التي أكدت انه هناك فرصة تاريخية لتعميق وجودالمرأة للدفاع عن مجمل مشاركتها في قضايا حقوق الإنسانومن خلال دورها الهام في صياغة الدستور.

- ورغم هذه المكتسبات، تستمرالمرأة الليبية في مواجهة تحديات كبيرة، في فبراير 2013، حيث حكمت المحكمة الليبية العليا بحكم كان من آثاره رفع القيود عن تعدد الزوجات.

- وفرت تحديات ليبيا السياسية الهائلة، فرصاً غير مسبوقة لإعادة تشكيل وضعالمرأة القانوني والاجتماعي: ولكن المكتسبات المتحققة غير كاملة وحان الوقت لتوسيع قاعدة هذه المكتسبات والدفاع عنها من خلال الضمانات الدستورية والتشريعية".حيث ان هناك مخاوف مشروعة من ان تفقدالمرأة بعض مكتسباتها في أثناء محاولة ليبيا بناء مؤسسات قانونية وقضائية جديدة.

- لقد شاركتالمرأة في الحراك الشعبي وما زالت تشارك اليوم حيث كان لتطلعاتها تحديات منها:

- على السلطات الليبية انتهاء الفرصة التاريخية السانحة، من أجل تعزيز وحماية حقوقالمرأة ، بالتزامن مع انتقال ليبيا من اكبر من 40 عاما من الديكتاتورية إلى عهد جديد.وضرورة إشراك النساء على قدم المساواة بالرجال في كامل مراحل عملية صياغة الدستور، بما ذلك المشاركة النسائية النشطة والفعالة في الجمعية التأسيسية المنوطة بتحضير مسودة الدستور كعضو أو مستشارة حقوقية وقانونية.

- ان على البرلمان والحكومة الهيئات الأخرىان تتيح الفرص المتساوية وعلى ضمان قدرةالمرأة على المشاركة الحقيقية وبالمساواة بالرجل في عملية صياغة الدستور الجديد وفي إصلاح التشريعات التي تؤثر على حياة المرأة.

- بلغتالمرأة الليبية لحظة مفصلية من تاريخ بلدها، مع صياغة دستور جديد وبدء عملية إصلاحات تشريعية.إذا أضاعت ليبيا هذه الفرصة لوضع الأسس القانونية لحقوق المرأة، فقد يؤدي هذا إلى وقوع انتهاكات جسيمة على مدار الأعوام القادمة.

- رفض التمييز بناء على النوع الاجتماعي (الجندر) بحزم في القانون والممارسة على السواء.

- كانت الثورة بمثابة زلزال لوضعالمرأةالتقليدي في ليبيا.ويجدر علىالمرأة الليبية حماية ما تمكنت من اكتسابه فلقد كانت المشاركة في المظاهرات، بالنسبة للنساء تابو محرم أشعرتهم بالفخر حيث كنا في الخطوط الأولى في هذه المظاهرات

ووجد تأييدا من اغلبيه الرجال.لكن الآن يعتقد البعض من الرجال انه قد حان الوقت لأن ترجعالمرأة إلى بيتها".

- تم اختيار أعضاء الجمعية التأسيسيةلهيئة الدستور بالانتخاب المباشر، وتم عقد اجتماعها الأول في النصف الأول من 2014م.
- من المنتظر من الجمعية التأسيسية ان تضع صياغات صريحة لا ضمنية، تكلف المساواة التامة والكاملة بينالمرأة والرجل.وبعد صدور المسودة الأولى للجان اتضح انه هناك انتكاسة مخيفة بالنسبة للمرأة وتعمل حاليا جهات عديدة لمراجعة ونقد وتعديل ما جاء في المسودة الأولى.
- وجوب إلغاء تعديل القوانين والأنظمة القانونية التي تخضعالمرأة للتمييز والانتهاكات.يشمل ذلك القوانين التمييزية المعنية بالعنف ضدالمرأة وقوانين الأحوال الشخصية المنطوية على عدم المساواة، وقانون الجنسية الفضفاض الملتبس في أحكامه، وكذلك بعض المواد ذات إشكاليات في قانون العقوبات.
- تصنيف قانون العقوبات الليبي الحالي، على سبيل المثال، العنف الجنسي بصفته "جريمة ضد شرف المرأة" وليس ضدالمرأة كضحية فردية أو كانتهاك لسلامتها البدنية، اما قانون رقم 70 بشأن الزنا فمن آثارهتثبيط عز ضحايا الاعتداءات الجنسية عن الإبلاغ ما تعرّضن له من جرائم.
- رعاية المكاسب التي تحصلت عليها النساء على مدار السنوات الثلاثة الماضية حيث بدأن يلعبن أدوارا مهمة في الحياة العامة مثل :
- شهدت انتخابات 2012 البرلمانية انتخاب 33 سيدة من ضمن أعضاء المؤتمر الوطني العام البالغ عدده 200 عضو واشتمل قانون الانتخابات على شروط المساواة بين الجنسين ، إذ طالب كل حب بوضع مرشحاته على قوائم المرشحين بالتبادل مع المرشحين الرجال،وذلك لضمان انتخاب النساء.

(ى)المرأة ووسائل الإعلام

- **السياسات:**بروز الإعلام كسلطة رابعة بعد الثورة ووجد استحسانا وقبولا ثقافيا بل تشجيعا من الأسر لدخول بناتهم إلى كليات الإعلام في الجامعات الليبية.
- التحديات:كان هناك تحديات تواجه هذا التشجيع وهو إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن الظروف الصحية الملائمة والحرية والكرامة للعاملين في هذا المجال.
- **المعوقات:**كانت هناك قيود صارمة على الإعلاميين والصحفيين وغيرهم لنوع الكتابة المسموعة والمقروءة ... كما كان المردود المادي محدود وعدم

وجود التسهيلات للوصول إلى العمل والخدمات الأخرى التي تتعلق بالعمل.فكانت مساهمةالمرأة في الإذاعة ووكالات الأنباء كالتحرير الترجمة وإبراق والإدارة والعلاقات العامةمحدوداً، كما برز دخولالمرأة في مجال الصحافة المكتوبة وفي التلفزيون والإذاعة محدود.

ذلك بالإضافة إلى دخولالمرأة في المجالات التالية:التمثيل في المسرح والإذاعة والشعر والقصة والفنون الشعبية والمطربات والفنانات التشكيلات الان بقي دخولهن لهذه المجالات محدودا جداً.

وخلال فترة 2011-2014م اصبح وجودالمرأة في الصحافة والإذاعة وفي منديات وشبكات التواصل الاجتماعي ملحوظ بشكل كبير.... ومن المنتظر ان تزيد نسبة مشاركة المرة في هذه المجال حيث ان هناك عدد من كليات وقاسم الإعلام والصحافة والفنون في ليبيا.

(ك) المرأة والبيئة

انضمت هيئات البيئة إلى وزارة الصحة وأصدرت قانون البيئة وإنشاء مكتب للمرأة في الوزارة، وقامت جمعيات أصدقاء البيئة وحماية البيئة بتنظيم حملات نظافة للحدائق والمنتزهات.كانت معظم المنتسبات لهذه الجمعيات من الفتيات والشباب.كما تقوم هذه الجمعيات من حين لآخر بتنظيم محاضرات وندوات فيما يخص حماية البيئة، وفي جميع القضايا المتعلقة بها، كما تقوم هذه الجمعيات على استقطاب النساء للعمل كمتطوعات.

(ل) الطفلة

يشكل نسبة الأطفال في ليبيا في تعداد السكان لسنة 1995م منهم 39.1٪ ذكور و39.09 إناث.اما في تعداد 2006 فقد كان نسبة الأطفال في ليبيا 32.40٪ حيث كان من نصيب الذكور نسبة 31.43٪، أما الإناث فوصلت نسبتهن إلى 33.38٪ .ولم يكن هناك أي تمييز للطفل سوى إعطاء والده علاوة مقدارها دينارين أي اقل من دولارين عن كل طفل في الأسرة.مع غلق دور الحضانة أمام الطفل ولم يسمح بها الا بعد 1995م ولكن لم يصاحب هذا الإجراءأي تدابير لتنمية وتطوير هذه المؤسسات؛ فلم يكن هناك عناية بغذاء الأطفال بصورة خاصة أي تقدم الوجبات الغذائية المدرسية الصحية لهم خصوصاً للإناث اللواتي سيصبحن أمهات المستقبل والذي سيكون له التأثير الإيجابي على صحتهم الإنجابية... بمعنى لم يكن هناك سياسة أو استراتيجية واضحة للاهتمام بالطفل رغم وجود وثيقة حقوق الطفل الليبي. هناك استمرار للتمييز الجنسيعلى المستوى الثقافي، فمن الملاحظ انالأسرة الليبية والعربية أيضا ما زالت ذكورية الطابع والمضمون، فالتحديث كمظاهر لم يرتبط لدى الأسرة الليبية بالحداثةكسلوك بل على العكس من ذلك استمرت

ازدواجيةالمعايير في التنشئة الاجتماعية بين الذكور والإناث.كما أصبحت القيود على الأنثى اكثر جدة عن ذي قبل بدعوى الخوف الضمني من التغيرات الاجتماعية الثقافية الجارية وأيضا الخوفغير الضمني (والذي يصرح به عادة) من المستقبل الاجتماعي والثقافي، ويتجلى هذا التمييز في العديد من المظاهر المؤكدة له بدءا من الموقف من دور الحضانة للطفلة حيث تزايد معدلات العنف ضد الإناث.وتعرض مئات من الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر للعنف،وشارك بعضهم بشكل مباشرة في النزاع الذي نشب عام 2011.ولم تبذل الا جهود محدودة حتى الآن لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية الكبيرة للأطفال.

- الإنجازات:

أما بشأن الإنجازات فقد كانت هناك مبادرات التي تهدف إلى مواصلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الليبية المعنية بمسائل حماية الأطفال ودعمت المبادرات الحكومية المتعلقة بحماية الأطفال.بالإضافة إلى ذلك العديد من الجمعيات الأهلية بالاشتراك مع اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فرقة عمل مشتركة مع الحكومة الليبيةلتحسين التنسيق في سياق ناول عدة مسائل، منها حماية الأطفال وبخاصة الأطفال المتضررين من النزاع ومنهم الإناث من الأطفالعلى وجه الخصوص.

- الآليات لتخفيف من العنف ضد الأطفال:

أنشأت إدارة رياض الأطفال في 2011م وتمت من خلال تعاون شعبة حقوق الأنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون تعاونا وثيقاً مع منظمةالأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجال رصد انتهاكات حقوق الأطفال . وقدمت الشعبة المشورة بشأن صياغة مواد دستورية نموذجية تتعلق بحماية الأطفال لتقديمها إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور،وعملت الشعبة جنباً إلى جنب مع اليونيسف.

وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم على مسارح الأطفال ومؤسسات رياض الأطفال في بعض المدن، كما ان هناك برامج تدريب مربيات رياض أطفال لتمكينها من تنمية مهارات الطفل.

الباب الثالث
البيانات والإحصاءات

(أ) المؤشرات الوطنية الأساسية:

تشير الإحصاءات الوطنية بأن تمكينالمرأة الليبية ومشاركتها في صنع القرار وتفعيله في المجتمع المحلي والإقليمي والدولي ما زالت ضعيفة، حيث لا تتجاوز نسبة النساء 10٪ اللواتي يعملن كمديرات وإداريات في الجهات الحكومية بالدرجة الأولى.

الوظائف الإدارية:

ارتفعت نسبة النساء العاملات من 1.5٪ سنة 1973 إلى14.7 سنة 1984، حيث يرجع ذلك إلى التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي شجعت عملالمرأة في هذا المجال، وقد ظلت نسبة مساهمةالمرأة في الوظائف القضائية والقيدية والرقابية منخفضة جداً وتكاد لا تصل إلى 1٪ وذلكفي نفس الفترة ما بين 1973-1984-1995-2010م، اما العاملات في الصناعة فقد ارتفعت نسبتهم من 1.5٪ سنة 1973 إلى13.4٪ في سنة 1984-1995 وقد وصلت إلى أقل من ذلك ما بين 1995 إلى 2010 نتيجة خصخصة و/أوإغلاق معظم المصانع.والجدير بالذكر ان الصناعة في ليبيا حديثة العهدوقد استخدمتالمرأة في هذا المجال.أما في قطاع الصحة والخدمات الطبية:فقد عمل على استيعابالعناصر النسائية التي لها القدرة على القيام بالمهام الصحية حيث بلغت نسبة الطبيبات الليبيات عام 1990 إلى 8.31٪ ثم بلغت عام 1992 إلى 40٪ من إجمالي العناصر الطبية البالغعددها 7445 طبيباً في مختلف التخصصات الطبية وكذلك الخدمات الطبية المساعدة وبهذا تكون فرص العمل المتاحة أمامالمرأة الليبية عديدة ولكن في معظمها ليست في المراكز القيادية أو مراكز صنع القرار.

كما تعكس إحصاءات مشاركةالمرأة الليبية في الحياة المدنية والعمل الأهلي محدودة حيث يقمن بأعمال مثل: القيام بدورات تدريب في الإسعافاتالأولية ودورات تدريبية في برامج الخياطة والاقتصاد المنزلي والتريكو واستخدام الحاسوب وغيرها.

اما في الثلاث سنوات الماضية والتي تشهد تغييرا متسارعا في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي هذه المرحلة من التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي فمعظم الدورات التدريبية هي في المجال الثقافي والتنمية المهنية حيث ان بعضا منها تقام في الداخل والكثير منها في الخارج ... في الإدارة والحاسوب والمحاسبة وغيرها.

(ب) المؤشرات المتعلقة بالمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية

←**إحصـــائيات** : نتيجـــة للنـــزاع الـــذي نشـــب فـــي عـــام 2011 لا يـــزال نحـــو 60.000 شـــخص تقريبـــا النصـــف مـــنهم إنـــاث مشـــردين داخليـــا، وهمينتمـــون إلـــى عـــدد مـــن المـــدن.ولا توجـــد بعـــد اســـتراتيجية شـــاملة تكفـــل عـــودة مجتمعـــات تاورغـــاء وســـائر المجتمعات المشردة الأخربإلى مناطقها الأصلية.

←**التـــدابير**: قامـــت مؤسســـات المجتمـــع المـــدني كمـــا قـــدمت بعثـــة الأمـــم المتحـــدة دعمـــاً فـــي مجـــال بنـــاء القـــدرات بشـــأن المســـائل المتعلقـــة بالمشـــردين داخليا،بمـــا فـــي ذلـــك تقـــديم الإغاثةالإنســـانيةإلى الفئـــات الضـــعيفة. ودعـــت شـــعبة حقـــوق الإنســـان والعدالـــة الانتقاليـــة وســـيادة القـــانون إلـــى وضـــع اســـتراتيجية شـــاملة تكفـــل العـــودة الكريمـــة والآمنـــة للمشـــردين، وتشـــمل هـــذه الاســـتراتيجية تـــدابير خاصـــة للعدالـــة الانتقاليـــة تتنـــاول مســـائل منهـــا ضـــرورة كشـــف الحقيقـــة بشـــأن أحـــداث مصـــراته وتاورغـــاء ، باعتبـــار ذلـــك خطـــوة ضـــرورية لتســـوية النـــزاع بينـــالمجتمعين.وقـــدمت الشـــعبة أيضـــا المشـــورة بشـــأن مقتـــرح يتعلـــق بعقـــد مـــؤتمر وطنـــي معنـــي بالتشـــرد الـــداخلي فيليبيـــا تنظمـــه الحكومـــة، ولكـــن لـــم يُعقـــد المـــؤتمر بعـــد.وستواصـــل الشـــعبة دعـــم الحكومـــة فـــي جهودهـــا لمعالجـــة الوضـــع وفقـــاً للمبـــادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

(ج) المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

تبين المؤشرات الديموغرافيةللنساء العاملات في ليبيا الاتي:

- حرمانـــالمرأة مـــن تكـــوين أســـرة:تشـــير الإحصـــاءات الســـكانية ان عـــدد النســـاء ممـــن لـــم يســـبق لهـــن الـــزواج تضـــاعفت بنحـــو ثمـــان مـــرات خـــلال الفتـــرة (1973-1995) بينمـــا عـــدد الزوجـــات فـــي قـــوة العمـــل لـــم يتضـــاعف الا بنحـــو أربعـــة مـــرات والعـــدد فـــي ازدياد وفقاً لإحصائية 2006.
- وتـــدل الإحصـــاءات الخاصـــة بـــالتعليم ان نســـبة الملتحقـــين فـــي الدراســـة مـــن ســـن 4 - 30 ســـنة هـــي علـــى النحـــو التـــالي 60.28٪ مـــن العـــدد الكلـــي فـــي ســـن الدراســـة للإناث، اما الذكور فقد كانت 59.40٪ من العدد الكلي للذكور.
- زيـــادة عـــدد المســـنات خـــلال الســـنوات العشـــرينالقادمة إلـــى مـــا يقـــارب 15٪ مـــن عـــدد الســـكان وهـــذا يتطلـــب وجـــود مؤسســـات صـــحية تُعنـــى بالمسنينواحتســـاب ذلـــك ضـــمن ميزانيات الدولة المستقبلية خلال فترة العشرينسنة القادمة.
- تؤكـــد الإحصـــائيات تنـــامي اقتحامـــالمرأة لميـــادين العمـــل، فقـــد ارتفعـــت نســـبة إســـهامالمرأة فـــي النشـــاط الاقتصـــادي مـــن 4٪ فـــي ســـنة 1964م وتضـــاعفت هـــذه النســـبة فـــي ســـنة1984م إلـــى 11٪ واســـتمرت هـــذه النســـبة حتـــى وصـــلت إلـــى 18٪ خـــلال ســـنة 1995م ثـــم وصـــلت إلـــى 29.5٪ خـــلال تعـــداد 2006م وكلـــن مـــا زالـــت

مساهمتها فيسوق العمل متواضعة.... كما ان الخدمات التي تقدم للمرأة العاملة بخصوص رعاية أطفالهاوأسرتها ما زالت ضعيفة.

- وبحسب ما تشير إليه البيانات الواردة في التعداد السكاني: يتضح ان تشغيلالمرأة الليبية حسب أقسام النشاط الاقتصادي قد شهد تحولا واضحا بين عام 1973م و1995 م و2006م، حيث كان العمل في نشاط الزراعة يحتل المرتبة الثانية بعد نشاط الخدمات العامة وخدمات المجتمع.فبينما كانت نسبة العاملات في نشاط الزراعة تصل إلى 38.5٪ من المجموع الكلي للعاملات في عام 1973م انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 4.9٪ عام 2006م وفي الوقتالذي لم يحدث فيه أي تغيير يُذكر في باقي الأنشطة فإن نشاط الخدمات العامة شكل أكبر نسبة في مجموع المشتغلات حيث ارتفعت هذه النسبة من 50.4٪ عام 1973م إلى84.9٪ عام 1995 لتصل في عام 2006م إلى 88.3٪ .
- ويمكننا ان نستخلص مما سبق أنالمرأة في ليبيا قطعت خطوات ملحوظة في اتجاه المساهمة في سوق العمل، حيث توسعت دائرة تعليمها ومشاركتها في سوق العمل مما يعطي مؤشرات إيجابية يجب تعزيزها وتطويرها وتوسيع مساحاتها في ليبيا المعاصرة،حتى تأخذالمرأة مكانها المناسب على خريطة المساهمة في بناء الدولة الليبية المعاصرة.

(د) بيانات بشأن فئات معينة من النساء التي يعانين من البطالة:

نستعرض هنا الفئات النسائية اللاتي يعانين من البطالة: تعتبر البطالة بالنسبة للمرأة الليبيةمشكلة اقتصادية، إلا أن لها من الآثار الاجتماعية والنفسية على الفرد والمجتمع ما يفوق التركيز عليها من وجهة نظر اقتصادية بحتة،وجيل الشباب من الذكور والإناث وخاصة الخريجين منهم: "وبحسب بياناتوزارة العمل فان نسبة البطالة أو الباحثين عن العمل ليست بالقليلة فنسبة النساء الباحثات عن العمل أقل منالمعدل العام للباحثين عن عمل الذي بلغ على التوالي 9.39٪ و11٪ وبالرغم من النسبة القليلةإلا أن هذا يؤثر على القيمة الاستثمارية لتعليم الفتاة لدى الأسرة والمجتمع، لأن الغالبية العظمى من الباحثات عن العمل (أي النساء اللاتي في حالة بطالة) هن من خريجات المؤسسات التعليمية والتدريبية.

وتؤكد الإحصاءات ان هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم ومن بينهم ليبيا، من جيل الشباب من كلا الجنسين الذي إما يعانون الفقر والحاجة والحرمان، أو تخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وتكوين الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.أما عن حالات البطالة في ليبيا فيؤكد تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009م ان معدل البطالة في ليبيا بين سنة 2005-2006م قد بلغ 27٪ .

وتصل بين الجامعيين إلى حوالي 25.5٪ حسب نتائج حصر القوى العاملة في ليبيا لسنة 2001م. هذا ان ظاهرة البطالة لم تكن موجودة في عقد الستينات وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي، وهذا ما تؤكده بيانات الاستخدام في الاقتصاد الوطني التي أخذت في الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة وخاصة في السبعينات والثمانينات، ومنذ بداية عقد التسعينات برزت للوجود وعل نحو مفاجئ مصاعب في الاقتصاد الوطني الليبي في توفير فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل من الخريجين الليبيين، هذا في الوقت الذي توجد فيه فرص عمل مجزية للعمالة الوافدة وعلى نحو متواصل حتى الآن.

اما عن مشاركةالمرأة في القوى العاملة الليبية فما زالت منخفضة، حيث وصلت نسبة مشاركةالمرأة سنة 2006م إلى 28.49٪ فقط فالبطالة بين الإناث ما زالت مرتفعة نظراً لضعف الفرص المتاحة لهن مقارنة بالذكور.

تظهر ظاهرة البطالة جلية وتزداد نسبتها عند حدوث أزمات اقتصادية (مؤقتة) ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف، وإما بسبب سوء التوافق بين مخرجات العليم وسوق العمل،أوبسبب ضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي... وضعف الحركة الاقتصادية.

مؤشرات بطالة الخريجات:

تعتمد بيانات الباحثين عن العمل على مصدرين هي نتائج التعداد العام للسكان، وبيانات مكاتب التشغيل، والمسوحات الاجتماعية وان كانت هناك بعض المصادر الأخرى، مثل مسوحات التشغيل وحصر القوى العاملة إلا انها غير مستمرة ومنقطعة وبالتالي لا تشكل مصدرا معتمدا عليه أو معتمدا به في إحصاءات الباحثين عن عمل وبحسب نتائج التعدادات العام فقد سجل عدد الباحثات عن عمل خلال الفترة 1973مإلى 2006م ارتفاعاً ملحوظا وخاصة خلال العقد الأخير من هذه الفترة من عام 1973ملم يتعد عدد الباحثات عن عمل 739امرأة أي نسبة 2.5٪ من النساء العاملات اقتصاديا وفي عام 1984 ارتفعالعدد ليصل نسبة 3.3٪ منإجمالي القوة العاملة النسائية وارتفعت للمرة الثانية لتصل إلى نسبة 8.6٪ امرأة في عام 1995 من مجموع القوى العاملة النسائية ثم ارتفعت بشكل كبير عام 2006م ليسجل نسبة 18.7٪ امرأة من مجموع القوى العاملة النسائية، أي من سن 15-65 سنة.كما يلاحظ من تلك الأرقامان عدد الباحثات عن عمل يتضاعف نحو 5 مرات كل 11 سنة، وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل 13.2٪ خلال الفترة من 1973 – 1984 م، وبمعدل 17.9٪ خلال الفترة من 1984 – 1995م وبمعدل 15.8٪ خلال الفترة من1995 - 2006 م وبمعدل 16.9٪ خلال كامل الفترة من 1984- 2006م وهي معدلات عالية جداً وتتجاوز المستويات المقبولة اقتصاديا واجتماعياً.ومن ناحية أخرىفإن معدلات البطالة لم تتعدى 3.6٪ خلال الفترة من 1973 إلى 1984م، وبالنسبة للنساء فقد سجلت هذه

النسبة 3.2٪ عام 1973م و3.3٪ عام 1984م الا انه ومنذ عقد التسعينات أخذت هذه النسبة في التنامي حتى أصبحت مخيفة،ولهادلالات كبيرة على ضعف التوظيف للقوى العاملة الوطنية.

أما من ناحية المستوى التعليمي للباحثات عن العمل، فإن البيانات المتاحة بين عامي 19985م و 2006م تشير إلى ان تشغيلالمرأة الليبية حسب أقسام النشاط الاقتصادي قد شهدتحولا واضحا بين عام 1973م و1995م و2006م ، تشكل نسبة الباحثات عن العمل من مستوى مرحلة التعليم الثانوي فما فوق، في عام 1995م نحو 92٪ من مجموع الباحثات عن العمل وارتفعت قليلاً لتصل إلى 92.5٪ عام 2006م.

مما تقدم يمكن القول ان حالة البطالة التي تعاني منها قوة العمل النسائية هي بطالة المتعلمات غير المتدربات مهنياً.وعلى مستوى الفئات العمرية، فإن البيانات المتاحة توضح ان الغالبية العظمى من الباحثات عن العمل هن من فئات السن الصغيرة 34 سنة فأقل، ففي عام 1995 سجلت هذه الفئات نسبة 99.53٪ من مجموع الباحثات عن عمل وانخفضت قليلا في عام 2006م لتصل إلى 97.48٪

وهكذا تشير تلك البيانات إلىأن البطالة في صفوف قوة العمل النسائية هي بطالة شابة المتعلمة وليست الأمية.

وفي هذا السياق، توضح البيانات المنشورة عن طريق مكاتب الاستخدام في وزارة العمل ان عدد الباحثات عن عمل قد تطور خلال الفترة من 1995 إلى 2006م من 9649 امرأة إلى 34391 امرأة، حيث تضاعف العدد إلى أكثر من 3 مرات خلال 5 سنوات وتطور بمعدل سنوي مركب ليصل إلى 28.8٪ .

وتشير تلك الإحصاءات إلى أن معدل التوظيف أي نسبة من تم تنسيبهن إلى وظائف من مجموع المسجلات كباحثات عن عمل قد تطور من 51.6٪ عام 1995م ليصلإلى 79.4٪ عام 1997م ألا انه بدأ في التنازل بداية من عام 1998م حيث انخفض إلى نحو 43٪ ثم أقل من 25.6٪ عام 2000، وهذا يدل على ضعف واضح في قدرة السياسات الوطنية على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد البشرية الوطنية خلال هذه الفترة.

الباب الرابع
الأولويات الناشئة

(أ) الأولويات الرئيسية:

- المحافظة على أية مكاسب تشريعية أو غيرها تكفل للمرأة حقوقها، والتيقظ لأية محاولات للمساس بها أو التقليلمنه أوأضعافها ومقاومتها عن طريق وضع الضمانات المنفذ لها.
- المطالبة الدائمة للمرأة بحقوقها على أساس المساواة والمواطنة وتكافؤ الفرص، وتعديل التشريعات التيتكرس اللامساواة كالجنسية والحضانة وغيرها من الثغرات التشريعية التي تنتقض من حقوق المرأة.
- المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وذلك بكفالة نسبة أو حصة (كوتا) لها كحد أدنى خاصة في السلطة التشريعية وتنصيبها في الوزارات السيادية ووكالات الوزارات.
- ممارسة الضغط للدفاع عن حقوقالمرأة في كافة المجالات من خلال مؤسسات المجتمع المدني والتي يجب تفعيل دورها حتى يكون لها دور بارز ورائد في تغيير السياسات التمييزية.
- مشاركتها بفعالية في المصالحة الوطنية سواء باعتبارها مجني عليها لها حقوق ومطالب، أو باعتبارها عنصراً فعالا في عملية المصالحة الوطنية، فهي وان لم تشارك بالسلاح الانها تضررت في الحالتين أياً كان المعسكر الذي تنتمي إليه، أو ينتمي إليه زوجها أو ابنها أو اخوها أو أبوها وعليه فإنها يجب ان تكون طرفاً في هذه المصالحة.
- المشاركة في العمل السياسي بإيجابية وبغض النظر عن التخصص، إذ يجب الا يقتصر الحراك والعمل السياسي علىالمرأة المتخصصة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، بل يجب ان تمتد للتخصصات العلمية كالهندسة والطب والتقنية وخلافه.كما ويجب أن يكون للمرأة دور في النقابات.كذلك علىالمرأة التي دخلت معترك السياسة ان تعي بأنه يقع على عاتقها التواصل مع غيرها من النساء وحثهن وتشجيعهن على ذلك.
- إشراكالمرأة في الإعداد لقانون الانتخابات والدستور وأية قوانين منظمة للانتخابات سواء في لجان إعداد القوانين أو في الهيئات أو اللجان المسؤولة عملياً عن إجراء الانتخابات: كالهيئة الوطنية العليا للانتخابات.

- ضرورة تواجدالمرأة في المجالس المحلية، وفي عضوية الأحزاب لإثراء الحياة السياسية، وأن تمارس العمل السياسي بإيجابية ونشاط والذي يجب الا يكون حكراً على الرجل.
- تأسيس مجلس أعلى للمرأة يكون له الدور القوي في رسم السياسات العليا الخاصة بالمرأة وفي إدماجالمرأة في كافة خطط التنمية الوطنية وفي كافة الوزارات، إلى جانب دوره الهام في تأسيس مركز بحوث ودراسات ومعلومات لتوفير الإحصائيات الدقيقة والعلمية كما يكون له دور فاعل على المستوى الإقليمي والدولي وعلى التنسيق والتعاون بكافة المنظمات النسوية على المستوى المحلي والدولي.
- علىالمرأة ان توثق لمسيرتها في هذه الثورة وان تسجيل تضحياتها وات تخلد ذكرى شهدائها ومعتقليها ومن هجر منهن أو من تمت الإساءة لهن، فالتاريخ لن يكتبه احد بالنيابة عنها بل عليها المبادرة لكتابته.
- إن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الوارد في الإعلان الدستوري يجب ان لا يبقى مجرد كلام نظري، بل يجب ان يترجم إلى الواقع، فليبيا ان كان عليها ان تنهض من ركام الدكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاع المسلح وما خلفه كل ذلك جراحوآلام فإنها لن تنهض وتحلق الا بجناحيها معاً: الرجل والمرأة.

(ب) التوصيات:

وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والتدابير الملائمة التي تعنى بالآتي:

- تعزيز دورالمرأة الليبية في الأمن والسلم الاجتماعي وتكريس حقوقها ومشاركتها في بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تتوخى منها المساهمة لتثبيت أسس الديمقراطية في البلاد.
- تثمين دورالمرأة الليبية خلال الثورة والتأكيد على رفع حصة مشاركتها السياسية وفي مراكز صنع القرار.
- تأكيد المكتسبات التي اكتسبتهاالمرأة عبر مشاركتها في الثورة وعدم تراجعها إلى ما كانت عليه من أوضاع دونية والسعي للعمل على زيادة الوعي السياسي لدىالمرأة وتحميل مسؤولياتها في الممارسة السياسية من خلال توسيع مشاركتها في مركز اتخاذ القرار في إدارات والوزارات والبرلمان وغيرها، وبالتالي النهوض والتقدم في مجال التنمية السياسية داخل المجتمع العربي الليبي.
- منحالمرأة الليبية صوتا للدفاع عن حقوقها.وذلك بتنظيم مظاهرات احتجاجية، وربط الاتصال مع وسائل الإعلام للتعريف بقضاياالمرأة في البلاد.إضافة إلى

تقديم احتجاجات إلى الحكومة، والعمل مع المنظمات الحقوقية الدولية لحث السياسيين لأخذ المطالب النسائية بعين الاعتبار وعدم تهميشها.

- العمل على ضرورة الاهتمام بالتعليم العام والعالي للمرأة، وذلك بتوفر هيئة التدريس ذات الكفاءة العالية وتوفير الاحتياجات اللازمة لسير العملية التعليمية المعاصرة على أكل وجه والاهتمام بتطوير المقررات الدراسية للمؤسسات التعليمية والعمل على ربطها بالقضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع العربي الليبي وربطها بقضايا التنمية البشرية.
- رسم سياسة مستقبلية واضحة لتسيير البحث العلمي وتعزيز مشاركةالمرأة في وضع الاستراتيجيات والخطط لتفعيل كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- السعي لإعداد وتنفيذ برامج التوعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي توجه للمرأة، وتكثيفها من خلال مختلف وسائل الإعلام (المسموعة والمرئية والمكتوبة) للنهوض بأداءالمرأة في الدولة الليبية.
- تشجيع وتدريب وتحفيز النساء المؤهلات علمياً من خلال مواقع العمل الموجودين بها لتحقيق مشاركة فعلية واسعة وأكثر إيجابية في مجال عملها وتولي الوظائف القيادية بهذه المواقع، مع العمل على توسيع المجالات التدريبية التقنية الجديدة والمتنوعة للمرأة بما تتناسب وقدراتها وإمكانياتها لزيادة مساهمتها في الإنتاج والرفع من كفاءتها وتأهيلها والنهوض بالتنمية البشرية داخل المجتمع العربي الليبي.
- السعي للعمل على إقامة المنتديات الاجتماعية للمرأة التي تزودها ببرامج ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسة تسهم في الرفع من وعيها بحقوقها ومسؤولياتها وواجباتها تجاه وطنها.
- ضرورة العمل على مساعدة دعمالمرأة معنوياً في حل المشكلات وتذليل الصعوبات التي تواجهها وعلى كافة المستويات والعمل على توفير الظرف الملائمة لكي تمكنها من الفرص الاقتصادية بمنحها القروض لبناء مشاريع تدر عليها بالدخل.
- السعي بالعمل على تشجيعالمرأة بالإسهام في الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع من خلال الجمعيات العلمية والأهليةأو المنتديات الثقافية. ودعم النساء الكاتبات والروائيات والأديبات والفنانات أو خاصة من ناحية تأسيس نقابات والهيئات والاتحادات الخاصة بهن.
- ضرورة تصميم برامج خاصة لتأهيلالمرأة الليبية وتشجيعها بالمبادرة لتأسيس مشروعات صغيرة أو متوسطة بجهودها الخاصة وفي منطقتها المحلية، مما يساعد بالنهوض بمستواها الاقتصادي للقضاء على الفقر أو رفع مستوى معيشة أسرتها.

- ضرورة تشجيع النساء الليبيات للقيام باستثمارات اقتصادية كبيرة، (كسيدات أعمال) لتعزيز دورهن بالنهوض بالاقتصاد الليبي وإنشاء هيئات ومؤسسات اقتصادية خاصة بهن لتوسيع قدرتهم على العمل الاقتصادي والمنافسة.
- إيلاء أولوية للنساء والفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة وتكثيف الخدمات، وفرص العمل ، والدمج في مختلف قطاعات الدولة,
- إعطاءالأولوية لرسم سياسات وطنية ومحلية لدعم أمهات الشهداء والمفقودين والسجناء والنساء الفقيرات والمعيلات للأسر والأرامل والمطلقات وحتمية الإسراع في تقديم الخدمات الإنسانية لهن.
- دعم التنسيق والتعاون بين المنظمات الإنسانية ورجال الدين المستنيرين من أجل مواجهة المتطرفين وتكثيف التوعية بالمكانة الإنسانية الرفيعة التي منحها الدين الإسلامي للمرأة والتركيز على توجيه برامج التوعية الدينية للأطفال والشباب.
- العمل على حماية الطفل : إيجاد بيئة توفر الحماية للأطفال في ليبيا عن طريق بناء القدرات المؤسسية مثل إنشاء المجلس الأعلى للطفولة، ووضع برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية ومواءمة القوانين المعنيةبحماية الطفل مع المعايير الدولية، وإيجاد مساحات لعب آمنة للأطفال عن طريق بناء الملاعب في المدن والقرى.
- تحسين القدرات الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والتصدي له، عن طريق التدريبات المناسبة والدعوة والتوعية لمكافحة العنف ضد المرأة.
- التوسع في إجراء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية للكشف عن نتائج سياسات وبرامج المساواة وتطبيق التدابير لتحقيق ذلك.
- العمل على تنمية وعيالمرأة بدورها في العمل ودورها في الأسرة وتربية الأبناء وغيرها استنادا على مبدأ النوع وحقوق الأنسان.
- الاهتمامبالدراسات المتخصصة عن تأثير التغير والتنمية في أدوارالمرأة وعلاقتها بأهم مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع العربي الليبي، ودعم إجراء البحوث والدراسات حول مشكلاتالمرأة العاملة وربة البيوت وظواهر العنف ضدالمرأة والفقر والبطالة، واقتراح الحلول المناسبة لحلها.
- الحث على الاهتمام بتوفير فرص عمل وإدماجالمرأة فيها وذلك من أجل ضمان الاستثمار الحقيقي والفعال لطاقاتالمرأة وقدراتها وجهودها في عمليات التنمية البشرية والاعتراف بأنه لا تنمية بشرية بدون المرأة.

- إعادة النظر في أسس قياس المشاركة في النشاط الاقتصادي بما يكفل اعتبار كافة النشاطات التي تقوم بهاالمرأة ربة البيت: في المنزل والمزرعة والحرف المساعدة ضمن النشاط المعتبر اقتصادياً.
- تحقيق النموذج الفعال للمرأة المشاركة والقادرة على العطاء، والتي تتحلى بأعلى درجات المسؤولية والمدركة لمسؤولياتها وواجباتها، والمستعدة لأن تكون طرفاً فاعلاً في عمليات التنمية والتخطيط والتحول وأداة لتحقيق التقدم المنشود على مستوى النوع الاجتماعي.
- العمل على إتاحة الفرص للنساء في كافة مواقعهن لزيارة الدول العربية والإسلامية والدولية للاضطلاع على برامج ومشاريع ونشاطات النساء في هذه الدول للاستفادة منها ولتبادل الخبرات ونقلها.
- إنشاء مركز خاص لدراسات وبحوث وتدريبالمرأة والاطلاع على كل ما ينشر من معلومات عنالمرأة سواء محلياً أو عربيا أو عالميا وربطه بالشبكة العالمية للمعلومات، والاستفادة من تقنية المعلومات، وتوظيفها فيتوفير قاعدة بيانات عنالمرأة الليبية، تمكن من إعداد إحصاءات ودراسات تفصيلية عن وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وتحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات والنكسات والعوائق التي تواجه المرأة.

تم التقرير

والله ولي التوفيق